

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح - ب ج : عوڤ مجاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن	داخل الوطن
	1.000 دج.	600 دج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 دج.

الفترة التشريعية السادسة

دورة الربيع لسنة 2007

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 24 يونيو 2007

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية التاسعة المنعقدة

يوم الأحد 24 يونيو 2007 (ليلا)

الرئاسة : السيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد عبد العزيز بلخادم، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

افتتحت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة الثالثة والخمسين ليلا

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الجلسة مفتوحة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطاهر بوقطوف.

السيد محمد الطاهر بوقطوف : باسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

الزملاء والزميلات النواب،

رجال الإعلام.

في البداية، نهنتكم السيد رئيس الحكومة وطاقمكم على الثقة التي منحها إياكم فخامة رئيس الجمهورية، وأنتم أهل لهذه الثقة.

أما بخصوص مشروع برنامج الحكومة، فقد اطلعت عليه، وسمعت من تلاوتكم مثل بقية الزملاء، فوجدته ثريا ومتكاملا.

ثري كونه عكس طموحات وآمال المواطنين في جميع المجالات والميادين، ومتكامل كونه يجعل التنمية في مختلف القطاعات منسجمة ومتوازنة لتحقيق الأهداف المتوخاة دون خلل.

كما أن مشروع البرنامج المعروض علينا يتجاوز النقائص المسجلة في العهدة السابقة.

كما أنه، أي البرنامج، لا يصور الواقع كما هو فحسب بل يضع التصورات والحلول حتى يكون الواقع أفضل مما هو عليه الآن.

سيادة رئيس الحكومة، إنني على يقين تام بأنكم ستنجحون في تحقيق أهداف مشروع هذا البرنامج، وذلك اعتمادا على ما أنجزتموه في عهدتكم السابقة على رأس الحكومة رغم قصر المدة.

أو لستم من ساهم بفعالية وبكل صدق وإخلاص في إنجاح المصالحة الوطنية، وهي إحدى الأهداف الكبرى لمشروع هذا البرنامج؟

أو لم ترفع الأجور في عهد حكومتكم؟

أو لم يتم في عهد حكومتكم إصدار العقدين الاجتماعي والاقتصادي؟

أو لم يتم في عهد حكومتكم إخراج ملف الوظيف العمومي من الأدراج المغلقة؟

وفي مجال الضمان الاجتماعي تمكين أكثر من مليون ونصف المليون تقريبا من المؤمنين اجتماعيا من ذوي الدخل الضعيف.

أما أصحاب الأمراض المزمنة فقد استفادوا من أخذ الأدوية مباشرة من الصيدالة في إطار نظام الدفع من أجل الغير.

السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد، فمن خلال تفحصي لمشروع برنامج الحكومة المعروف للمناقشة اليوم أود أن أذكر أنه برنامج فخامة رئيس الجمهورية، ونحن في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ساندناه ونسانده ونسانده بدون أي شرط مسبق. أما ما نريد أن نعرفه اليوم فهو: أين وصلت الحكومة في تطبيق هذا البرنامج؟ وماذا تبقى منه؟ حيث أن بعض القطاعات ليست في المستوى المطلوب، فالنقص لا يكمن في البرنامج، بل هو في مدى قدرة المشرفين على القطاعات، في سرعة تنفيذ البرامج المسندة إليها، وهذا النقص راجع في نظرنا إلى عوامل عديدة أهمها الاعتبارات الحزبية الضيقة، أي يجب أن يتحلى المسؤول المباشر للقطاع بروح المسؤولية، ويضع مصلحة الدولة الجزائرية فوق كل اعتبار تاركا المصلحة الحزبية جانبا، مع العلم أنه أصبح بعضهم يتصرفون في قطاعه وكأنه قطاع خاص، وعلى هذا الأساس أصبحت مقرات قطاعاتهم بمثابة ملحق لقيادة أركان أحزابهم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور.

من خلال هذا التدخل أريد أن أتطرق إلى بند هام، من المفروض أن يكون في مشروع هذا البرنامج، ألا وهو المصالحة الوطنية التي تعتبر نقطة انطلاق في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث أن الأمن هو الركيزة الأساسية للتنمية.

إن المصالحة الوطنية التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية وزكاها الشعب الجزائري بقوة خلال استفتاء 29 سبتمبر 2005 نطالب اليوم الحكومة الإسراع في تطبيق جميع بنودها ميدانيا دون أن تنسى أو تهتمش أية فئة من فئات المجتمع.

وأنا أخوض في موضوع المصالحة الوطنية أخص بالذكر فئة ساهمت كثيرا في إنقاذ الجزائر ولبت نداء الواجب الوطني، حيث وقفت في الصف الأمامي لمواجهة الإرهاب إنها فئة المقاومين ورجال الدفاع الذاتي.

أو لم يتم في عهدكم مراجعة شبكة التسعيرة الكهربائية الخاصة بالجنوب؟

إذن -سيادة رئيس الحكومة- بيض صنائعكم في هذه العهدة وقد حققتم مع طاقمكم الحكومي في زمن قصير ما لم يحققه غيركم في سنوات.

السيد رئيس الحكومة، إن مشروع هذا البرنامج في حاجة إلى إخلاص وجهد ووقت، وهي عناصر متوفرة في شخصكم وطاقم حكومتكم.

وفي الأخير، أمضوا فيما أنتم فيه لتحقيق وتجسيد طموحات شعبنا من خلال مشروع البرنامج الذي يستمد خطوطه الأساسية من برنامج فخامة رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص الولاية التي أمثلها وهي ولاية ريفية فلي فيها طرح لثلاث نقاط لا غير.

فالنقطة الأولى تخص القطاع الفلاحي، رغم عرفاني بنجاح هذا القطاع والذي لا يمكن إنكاره، ويلمس نجاحه كل مواطن في كل سهل وفي كل قرية، فما زال في أرياف تبسة من لم يتمتع بنور الكهرباء إلى حد اليوم رغم أن الدولة الجزائرية أنارت العقول بوضع المدارس في كل دوار وفي كل مجمع سكاني.

أما النقطة الثانية فتخص الصحة، هناك دائرة بولاية تبسة تسمى بالعقلة وفيها يقع جبل الجرف، وما أدراك ما جبل الجرف. وتضم 4 بلديات مازال لا يوجد فيها مستشفى، ونحن لا نطالب بتزويدنا بالغاز، بقدر ما نطالب بتوفير مستشفى لهذه الجهة...

الرئيس: أرجو أن تنصتوا إلى المتدخلين، وتحترموا رصانة هذا المجلس، إذ أننا نريد رفع المستوى في هذه الفترة التشريعية وأتكل عليكم لمساعدتي في هذا المجال (تصفيق).

أحيل الكلمة إلى السيد إدريس زيطوفي.

السيد إدريس زيطوفي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس،

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور.

إن رجال الدفاع الذاتي والمقاومين تركوا ما أمامهم وما خلفهم كما فعل هؤلاء البررة من شهداء ومجاهدي الثورة التحريرية ووقفوا بجانب أسلاك الأمن المختلفة والتي نحيتها بكل فخر واعتزاز، كان مهمهم الوحيد هو المساهمة في إنقاذ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية واستقرار الجزائر، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من هم على قيد الحياة، حيث أصبحوا اليوم يحسون أنهم مهمشون من قبل الجميع رغم أننا واثقون في تكفل الدولة بهذه الفئة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور.

إن مطلبنا من خلالكم هو التفكير الجدي في إيجاد حل نهائي للتكفل الفعلي بهذه الفئة اجتماعيا خصوصا، وإن هناك الكثير من أفراد عائلاتهم يعانون الجوع والتشرد وأوضاع اجتماعية مزرية، حيث أن البعض حرموا حتى من المنحة التي كانوا يتقاضونها كتعويض مقابل مشاركتهم في التصدي للإرهاب الهمجى.

ومن خلال تدخلكم لوضع صيغة قانونية للتكفل بهذه الفئة فإنكم تضعون حدا للمزايدات وتساهمون في دفع قاطرة المصالحة الوطنية إلى الأمام.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة الحضور.

إن مطلبنا موضوعي وهدفه الوحيد هو بناء الجزائر ووحدة أبنائها، نشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : أشكر السيد زيطوفي، وأحيل الكلمة إلى السيد نعمان لعور، فليفضل.

السيد نعمان لعور : بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أحيي وأشكر سكان ولاية سطيف الذين وضعوا ثقتهم في حركة مجتمع السلم وأقول.

سيدي الرئيس،

إن الواقع المعيش يؤكد أن هناك مفارقة عجيبة متمثلة في غنى الدولة وفق الشعب، فخزانة الدولة تحتوي على أكثر من 80 مليار دولار وسعر البترول في حدود 70 دولارا للبرميل ولكن الشعب ما يزال يعاني، فما بالناس لو أصبح سعر برميل البترول في حدود 10 دولارات. هذا يعني أن هناك أزمة حقيقية متمثلة أساسا في الفساد المالي وتبديد المال العام، وما نشرته الصحف في الأشهر الماضية لخير دليل على ذلك.

سيدي الرئيس،

نحن في حركة مجتمع السلم نعتقد أن الأولوية يجب أن تمنح للتنمية البشرية وليس للتنمية المادية، ولما نتكلم عن التنمية البشرية، فأولها هي المنظومة التربوية فعلا، فهناك جهود مبذولة في إنجاز الهياكل البيداغوجية من مدارس وإكماليات وتانويات لكن رغم هذا فالمنظومة التربوية ليست على مايرام، فهي تعاني اللااستقرار في البرامج والمناهج وهذا أثر على التحصيل العلمي، فأقول: متى الاستقرار؟

فمرة ندرس لأبنائنا ثلاث (3) سنوات في الإكمالي ومرة 4 سنوات، ومرة أخرى ندرس لأبنائنا في الأساسي 6 سنوات ومرة 5 سنوات، ومرة ندرس لهم اللغات الأجنبية في السنة الثانية، ومرة في السنة الثالثة.

أدى هذا التذبذب إلى ضعف التحصيل العلمي، والدليل على ذلك أننا نجد في هذه السنة من بين 750 ألف مترشح لامتحانات السنة السادسة 50٪ فقط الذين نجحوا بمعدل يفوق 5 على 10، ضف إلى هذا التذبذب أنه بخصوص المراجع والكتب يطلب كل سنة كتاب جديد لا بد من شرائه مما أدى ببعض الأولياء إلى إيقاف أولادهم عن التعليم بسبب الفقر وعدم

- أما فيما يخص الشباب فإنني أدعو إلى تخفيض مدة الخدمة الوطنية إلى سنة واحدة، وإعفاء كل من يتجاوز عمره 28 سنة من هذه الخدمة حتى نزيل القيود المؤدية إلى العمل وخاصة بالنسبة إلى الشباب الجامعيين، وبالتالي فتح مجال الاحترافية أمام المؤسسات العسكرية.

- أما فيما يخص مشكل السكن، فأدعو إلى رفع منحة إعانة الدولة للسكن من 50 مليوناً إلى 75 مليوناً...

الرئيس : شكراً للسيد نعمان لعور، وأحيل الكلمة إلى السيد خير الدين غضبان.

السيد خير الدين غضبان : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة طاقم الحكومة الموقرة،

الأسرة الإعلامية،

السادة والسيدات نواب المجلس الموقر،

السلام عليكم.

أغتنم هذه الفرصة السانحة لأهنئ السيد عبد العزيز زباري لانتخابه على رأس المجلس الشعبي الوطني، وكذلك أهنئ السيد عبد العزيز بلخادم لإعادة الثقة فيه وفي حكومته الموقرة، كما أهنئ كافة زملائي النواب وزميلاتي النائبات على انتخابهم على مستوى دوائرهم الانتخابية، متمنين لكل من المرشحين والسلطة التنفيذية التوفيق والنجاح في أداء مهامهم. كما لا أنسى أن أشكر سكان ولاية المسيلة على وضع ثقتهم في القائمة الحرة ميثاق الشرف.

سيدي الرئيس،

تتعقد دورتنا هذه في ظروف دولية وجهوية وإقليمية متميزة على كافة الأصعدة من نزاعات وحروب وبقايا استعمار ومجاعات أثرت سلباً على تطور الأمم، كما أثرت التغيرات المناخية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري الذي كان نتاج سياسات دول مصنعة، وكذلك زيادة معدل الفقر والمرض عالمياً ألقى بظلاله على كل الدول الفقيرة والنامية.

قدرتهم على شراء مجموعة من الكتب في كل سنة وهي تتغير، ولهذا أدعو إلى فتح حوار شامل حول هذا الملف وإشراك المربين والمربين، والمفتشين والمفتشات والشركاء الاجتماعيين في تبني هذه الإصلاحات.

أما فيما يخص الجامعات والعمل والبحث العلمي، نعم هناك جهود مبذولة كذلك خصوصاً في الهياكل، فعدد الجامعات والمعاهد يزداد كل سنة والبرنامج يركز على الهياكل المنجزة، وهي كثيرة، لكن، سيدي الرئيس، التنمية الحقيقية، هي التنمية التي تركز على النخبة وعلى رأسها الأستاذ الجامعي، ولهذا ندعو إلى إصدار القانون الخاص بالأستاذ الجامعي والتكفل الحقيقي بمشاكله الاجتماعية حتى يتفرغ كلياً لمهمته في تكوين الأجيال وإطارات المستقبل، والبحث العلمي، والعمل على ديمقراطية تسيير الجامعة، وتوفير الوسائل البيداغوجية من أجهزة ومراجع، وأعتقد أن "LMD" إن لم يتبع بأجهزة ووسائل بيداغوجية فاعلموا علم اليقين أنه محكوم عليه بالفشل من البداية، لذا يجب إشراك الأسرة الجامعية في الإصلاحات.

أما فيما يخص البحث العلمي فماتزال الميزانية المخصصة له في حدود معرفتي من بين الميزانيات الأضعف في العالم. فنجد أن النسبة هي 0.2٪ من الناتج العام الخام، أي أقل من دولة بوركينافاسو التي تخصص نسبة 0.28٪، وبالتالي ندعو إلى رفع الميزانية حتى نوقف الزيف الحاصل في هذا القطاع ونتفادى هجرة الأدمغة ونتمكن من التنمية الحقيقية ولم لا إرجاع الأدمغة المهاجرة.

أما فيما يخص مجال الفلاحة، فالملاحظ أن الاعتمادات المخصصة للقطاع تقدر بحوالي 400 مليار دينار، من سنة 2000 إلى سنة 2006، ولكن السؤال الذي يطرح، بعد صرف هذه الاعتمادات وصلنا إلى أزمة البطاطا وأزمة الحليب، فأين هي النتائج المرجوة من هذه السياسة؟ لذلك ندعو إلى إعادة النظر في سياسة الدعم الفلاحي ومتابعة عن قرب مآلات هذه الاعتمادات وتحديد النتائج المرجوة.

سيدي الرئيس،

- نطالب بإصلاح المصارف المالية وفتح بنوك وشبابيك تتعامل بالمعاملات الإسلامية، أي بنوك غير ربوية وخاصة أن هذا المنتج أصبح مطلوباً في الداخل وفي الخارج.

حر للمواطنين كفل لهم هذا الحق الدستور، لم يشهد هذا المجلس يوما من الأيام الانسداد أو التناحر، وعكس ذلك شهد استقرارا تاما وسعيا لإيجاد مصادر تمويل وإيرادات ضمنت الحد الأدنى من تسيير مصالح المواطنين وكذلك توفير أجور العمال والموظفين دون تأخر، ولم يشهد يوما طعنا في قوائم المستفيدين من السكن الريفي أو الاجتماعي أو غير ذلك.

سيدي الرئيس،

إن الذهاب إلى تشريع يخل بنص وروح الدستور لأهداف سياسية تخدم البعض لا غير هو إقصاء صريح وصارخ لشرائح من المواطنين، مع العلم عند تطبيق هذا الإجراء فهو غير عملي، وعلى سبيل المثال، فإن نسبة 05٪ في ولاية الجزائر من عدد المسجلين من مليون و600 ألف مواطن يجب توفير 80000 توقيع يطلب من المترشح أن يصادق عليها من قبل الضبطية أي رئيس البلدية أو الموثق أو غيرهما ومراقبة 5٪ منها من قبل رئيس اللجنة الإدارية الولائية، وإذا ما تعنا النظر في هذا الإجراء نجده ضربا من الخيال، حيث أنه لا الإمكانيات المادية ولا الإمكانيات البشرية تكفي لإنجاز هذا الحق الدستوري، والأصل هو إزالة العقبات وليس وضع العقبات، فلو سخرنا لمدة 45 يوما رئيس البلدية للتوقيع والمصادقة على الاستثمارات، فهل يستطيع أن ينجز ما يفوق 1100 توقيع يومي مع تعطيل كافة المصالح الأخرى للمواطنين؟

سيدي الرئيس،

إن كانت الإرادة السياسية قررت إنزال هذا القانون بهذا الشكل فالأجدي بإصدار قانون منع الترشح تحت قوائم حرة حتى لا نعرض مجلسنا لنقص في التشريع وها أنا أضع بين أيديكم سيدي الرئيس مفارقات التشريع والنقائص، حيث نجد عند إنشاء حزب سياسي قد يصل يوما من الأيام أن يكون له برنامج حكومي، حيث تنص القوانين التشريعية اشتراط سن 25 سنة وتعهده يحرره ويوقعه 25 عضوا مؤسسا على الأقل يقيمون في $\frac{1}{3}$ عدد ولايات الوطن (400 توقيع على المستوى الوطني).

بينما يشترط في مترشح المجلس الشعبي الوطني، 28 سنة و4 آلاف توقيع على مستوى ولاية المسيلة.

وفي ظل هذه الظروف تتعقد دورتنا وقد وضعتم بين أيدينا برنامجا طموحا نجد طيه في عمومياته حل لمختلف المشاكل، ويحتاج إلى تجسيده على أرض الميدان تظافر كل الجهود الخيرة لإرساء دعائم الديمقراطية وترقيتها بوضع تشريع يزيل النقائص ويدعم الإيجابي، وذلك وجوبا منا لترجمة نص وروح المادة 31 من الدستور التي تنص صراحة على أن مؤسسات الدولة تستهدف ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق، وذلك بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان التي تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واسمح لي سيدي الرئيس، أن أضع ثلاثة خطوط حمراء تحت ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات وثلاثة أخرى تحت إزالة العقبات وثلاثة أخرى تحت مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية.

ولقد أتلج صدورنا وجود إعادة النظر في القوانين الخاصة بقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية وقانون التجمعات ومختلف القوانين الأخرى التي جاءت في بند إصلاح مهام الدولة وهذا أمر مهم غير أن تخوفنا السيد الرئيس عوض أن نناقش ونصادق على قوانين تحارب كافة مظاهر الفساد في الحياة السياسية وأن نسعى لنطبق روح ونص المادة 31 من الدستور. ونسعى إلى القضاء على كافة المظاهر المتمثلة في استعمال المال خلال المناسبات الانتخابية، وقد سال كثير من الحبر على صفحات الجرائد في هذا المضمار وحسب المعلومات التي استقينها من صفحات الجرائد هنا وهناك تركيز فقط على المادتين 109 و82 من قانون الانتخابات بغرض فرض نسبة اشتراط نسبة 05٪ من أصوات المسجلين في الدائرة الانتخابية سواء بالنسبة إلى المجالس المحلية أو المجلس الشعبي الوطني، بغرض تمثيل المواطنين في قوائم حرة.

وذلك بغرض إقصاء شريحة واسعة من المواطنين محليا ووطنيا لاختيار ممثليهم، وإذ يتطلب منا الموضوعية في تقييم العمل السياسي والانتخابي، فهذا لا يشيننا أن نثمن التجارب الناجحة.

لقد مكنتنا التجربة المتواضعة على مستوى تسيير جماعة محلية ببلدية أولاد ماضي بمجلس أحرار انبثق عن اختيار

أود في البداية توجيه أخلص التهاني وأصدق التحيات إلى السيد رئيس الحكومة للثقة التي وضعت فيه من جديد سائلا الله أن يوفقه رفقة طاقم حكومته في أداء هذا الواجب السامي والنبيل كما أغتنم هاته الفرصة بتوجيه الشكر والعرفان إلى مواطني ولاية بومرداس الذين صوتوا لصالح قائمة التجمع الوطني الديمقراطي لعهدة ثانية ولهؤلاء أوجه رسالة شكر وعرافان ونعدهم بأننا سوف نبقي نصون ثقتهم ونحافظ عليها حتى النهاية.

السيد الرئيس،
إن الحكم الراشد الذي نسعى إليه جميعا والذي نصت عليه جميع برامج الحكومات المتعاقبة يبقى هدفا منشودا نسعى جميعا لتحقيقه في شتى المجالات.

سيدي الرئيس،
بعد اطلاعي على برنامجكم وبعد أن تصفحت مختلف محاوره أرى أنه يشمل كثيرا من المؤشرات الطموحة. وعليه، يطيب لي أن أطرح عليكم بعض انشغالات مواطني ولاية بومرداس التي تعاني نقصا كبيرا في المرافق العمومية خاصة الجهة الجنوبية منها كبلدية تيمزريت -شعبة العامر- التي تفتقد إلى أبسط المرافق العمومية كمراكز الصحة ودار الشباب ودور الثقافة وتعتبر مناطق فلاحية كما يفتقد فلاحوها إلى دعم الدولة ولا تتكفل بانشغالاتهم المهنية.

أما بلدية زموري : فميناؤها المخصص للصيد البحري ينعدم فيه التسيير نهائيا مع عدم التعرف على الجهة المكلفة بشؤون تسيير هذا الميناء الذي يحتوي على 80 مركبة للصيد ويشغل به 1500 عامل،

كما يعاني هذا الميناء من نقائص أساسية مثل الإنارة المخصصة للميناء والتي بدورها تسببت في الإهمال ونقص الأمن.

كما توجد محطة لتحلية الماء غير مستغلة وقد تسببت في ظهور أخطار كبيرة على الصيادين وعرقلت السير الحسن للميناء، والسؤال المطروح : من المسؤول عن تسيير هذا الميناء الذي هو مصدر عيش عائلات كثيرة؟

سيدي الرئيس،
إذا عدنا إلى المفارقة العظمى الأخرى المتمثلة في اشتراط الترشح لرئيس الجمهورية 75 ألف توقيع، نجد أن القيمة التأسيسية للترشح قائمة محلية للتمثيل المحلي أو التشريعي 80 ألفا في ولاية واحدة، وهذا انتقاص في حق منصب من مناصب السيادة.

السيد الرئيس،
لنقول إن منصب منتخب محلي وطني ذو قيمة أكبر من منصب رئيس الجمهورية، إذا كانت النية في ظل إجراءات غير واقعية قصد إقصاء شرائح واسعة، فنذكر أن عدد الأصوات المتحصل عليها تمثل المرتبة الثالثة للأحرار على مستوى مجلسنا الموقر. وكأن مصيبة الجزائر والجزائريين في من يمثلهم خارج الأحزاب السياسية ناسين أو متناسين الأسباب الحقيقية لمقاطعة الانتخابات التي فاقت 64٪، في غياب مكاتب أو مراكز دراسات مستقلة لدراسة هذه الظاهرة، إلا أنه بحكم تواجدهم اليومي في تسيير الجماعة المحلية ألفت انتباه سيادتكم وسيادة الحضور إلى أن الأسباب متعددة...

الرئيس : شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد جمعة رقاس.

السيد جمعة رقاس : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
السادة أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أبدأ مداخلتني، أقول، لا للمزايدة ما بيننا، ونحن في التجمع الوطني الديمقراطي نرفع المصلحة العليا للمواطنين وللجزائر قبل كل شيء، ونقول، لقد مر وقت كان يغطي فيه البعض وجوههم بالجرائد لما توجه إليهم عدسة الكاميرا وكانوا رجالا واقفين أخرجوا البلاد من محتتها.

إذن لا للمزايدة اليوم، فنحن نعرف بعضنا البعض جيدا، ونحن رجال واقفون، ولا نزال واقفين، فقد ضحى أجدادنا بالأمس، وما نزال نحن نضحى اليوم، إذن لا للمزايدة ما بيننا.

- إنجاز مناطق صناعية مهيأة للاستثمار في كل بلدية ومنح صلاحيات للمجالس المحلية لتسهيل حصول الشباب والمستثمرين على أماكن إقامة نشاطاتهم الحرفية والصناعية إلى غير ذلك، وتنحية اللجنة المحلية لدعم وترقية الاستثمار في مستوى مقر الولاية.

- تقليص الرسوم والضرائب على المؤسسات...

الرئيس : أشكر السيد جمعة رقاس، وأحيل الكلمة إلى السيد لزهر دوراري.

السيد لزهر دوراري : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة الوزراء،
الزميلات والزملاء النواب،
رجال الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بهذه المناسبة أقدم تهاني الخالصة لهذه الحكومة وأتمنى لها التوفيق في أداء مهامها.

كما أحيي سكان الأوراس الأشم ولاية باتنة والتي حملني سكانها عبء المسؤولية وأسأل الله أن يوفقي في أداء الأمانة بإخلاص.

السيد الرئيس،
تعرف الجبهة الاجتماعية غليانا حادا جراء تدهور القدرة الشرائية وزيادة نسبة الفقر والفقراء، حيث أصبح المواطن عاجزا عن توفير الحاجات الأساسية لأفراد أسرته ونتيجة لهذا الوضع المتأزم ظهرت أمراض اجتماعية خطيرة في وسط الشباب من الانحراف والتشرد والتسرب المدرسي بالإضافة إلى ظاهرة تشغيل الأطفال.

السيد الرئيس،
أصبح هذا الواقع لا يقبله المواطن خاصة أن الجميع يتحدثون عن الظفرة المالية غير المسبوقة.

أما ميناء دلس التجاري غير المستغل فهو لا يستقبل أكثر من باخرة شهريا وقد وعدت الحكومة بتشغيله وتوسيعه لكن هذا الوعد لم يتحقق إلى غاية اليوم. والذي كان بإمكانه أن يخفف من أزمة البطالة المرتفعة بهاته المنطقة كما يعتبر المنشأة القاعدية لوحيدة لبلدية دلس ويمكنه أن يؤدي دورا مهما وحيويا في إنعاش الاقتصاد الوطني ككل خاصة إذا ما رافق هذا المشروع إنجاز ميناء صيد صغير بمنطقة القرص.

سيدي الرئيس،
إن ولاية بومرداس بموقعها الجغرافي ومواردها السياحية غير المستغلة يمكنها أن تؤدي دورا رياديا بالنسبة إلى تنمية السياحة الوطنية التي تفتقدها الجزائر، لذلك بات من الضروري الإسراع في إنجاز مرافق سياحية لجلب السواح من جهة والتخفيف من حدة البطالة وتقديم خدمات يومية للمواطن من جهة أخرى.

أما قطاع الشباب والرياضة بولاية بومرداس فيتميز بنقص كبير في المرافق العمومية كدور ويوت الشباب والملاعب الرياضية والملاحق الأخرى التي من شأنها أن تستقبل الشباب وتبعده عن الإغراءات والآفات الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة،
إن نفقات ميزانية الدولة قد خصصت في سنة 2007 أكثر من 2048 مليار دينار لميزانية التجهيز منها 106 ملايين دينار خصصت للمخططات البلدية للتنمية " PCD " وكذلك ميزانيات مدعمة بميزانية القطاعات وهذا للتنمية المحلية ولتحسين معيشة المواطن من الماء والكهرباء والصحة والسكن والطرق إلى غير ذلك، ورغم ذلك ما يزال المواطن يعاني مشاكل ونقائص.

وعليه، أقترح على سيادتكم إنشاء هيئة للمراقبة وتتبع مدى تنفيذ المخططات التنموية في مستوى البلدية والدائرة والولاية وهذا من أجل مراقبة القروض الممنوحة حتى تتمكن الحكومة بصفة جدية وملموسة من الاطلاع على الكيفية التي صرفت بها الأموال العمومية.

أما فيما يخص البطالة، فإن مشروع برنامج الحكومة يشير إلى أن معدل البطالة يصل إلى نسبة 12.5٪، وفي هذا الصدد نقترح من أجل امتصاص البطالة وإحداث مناصب شغل :

بسبب هذا المرض في تطور خاصة أن الآراء عن انتشار هذا المرض متعددة، فإذا كنا نعرف طريقة انتقاله من شخص إلى آخر، فإننا نجهل أسباب ذلك، وعليه فإننا نؤكد ضرورة توفير الأدوية والطبيب المعالج، خاصة وأن المرضى يقومون باحتجاجات يومية للتعبير عن معاناتهم.

كما نلح على ضرورة تعيين الأطباء المتخصصين بالمناطق الداخلية للوطن وكذلك رفع ميزانية القطاعات الصحية التي تعرف ظهور الأمراض الخطيرة وانتشارها للتكفل بالمرضى.

السيد الرئيس،

فيما يخص تطوير خدمات البريد، فإن المعدل الوطني الذي يتمثل في مكتب بريدي لكل 9000 نسمة هو طموح نتمنه لكن بعض بلديات ولاية باتنة بعيدة عن هذا المؤشر، حيث أن في الجزائر مثلاً مكتب بريدي واحد لكل عشرين ألف نسمة، وكذلك مكتب بريدي واحد لكل 30 ألف نسمة ببريكة.

السيد الرئيس،

لقد تم طرح برنامج جهاز كمبيوتر لكل أسرة جزائرية هذا البرنامج الذي وجد استحساناً لدى المواطن يبقى أسير الإجراءات البنكية المتعاملة بنسبة الفوائد، وهو ما ترفض التعامل به أغلب العائلات الجزائرية. وعليه، فإننا نقترح تكفل الحكومة بذلك مباشرة من خلال إعفاء المواطن من دفع نسبة الفوائد دعماً لهذا الهدف النبيل.

السيد الرئيس،

لقد تم تخصيص إمكانات مادية معتبرة لتطوير المناطق السهلية من أجل تحفيز المواطن على خدمة هذه المساحات الشاسعة لكن في بعض الحالات نقف على مشاريع تستهلك الأموال دون جدوى اجتماعية واقتصادية.

لذلك فإننا نطالب بالتخلي عن سياسة صرف الأموال والابتعاد عن عقلية المسير الناجح هو الذي يصرف أكثر.

ونحن نقترح توجيه تلك الاعتمادات في الكهرباء الريفية وفتح الطرق والمسالك الفلاحية، وكذلك ردم الهوة بين الريف والمدينة بتسطير برامج تخصص بناء المدارس والمراكز الصحية والثقافية.

إننا في حركة مجتمع السلم نعتبر الاهتمام بالجبهة الاجتماعية أولوية ملحة ورفع مستوى معيشة المواطن مقياساً ومؤشراً لمدى نجاح مشروع هذا البرنامج.

السيد الرئيس،

إن الرقم الذي ورد ذكره في مشروع هذا البرنامج بخصوص نسبة التشغيل لا يعبر عن الواقع الذي نعرفه حتى مع إدراج مناصب تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل والشبكة الاجتماعية.

حتى وإن كانت هذه الوظائف مسكنات مؤقتة للشباب فحتى هذا الهدف لم يتحقق، فالشاب الذي ينتظر حصوله على أجرته ينتظر أكثر من أشهر، كما أن التعاملات في إطار الشبكة الاجتماعية ربات أسر أصبحن عاجزات تماماً عن توفير أي متطلب للأبناء بأجرة قدرها 3 آلاف دينار.

كما أن هذه المعاناة امتدت للعمال خاصة عمال الجماعات المحلية إذ كيف يمكن لرب أسرة لا تتجاوز أجرته 12 ألف دينار تسديد فاتورة الكهرباء والماء والكراء، مع الازدياد المستمر في الأسعار.

وبهذه المناسبة لا يفوتني إلا أن أثنى دعم حليب الأكياس والخبز، لأن هذا أقل جهد تبذله الحكومة لمنع الانهيار التام للطبقة الفقيرة.

السيد الرئيس،

إننا في حركة مجتمع السلم نقترح رفع منحة الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل، ومنح هذه الشرائح فرصاً للتوظيف الدائم.

كما نؤكد اقتراح رفع الحد الأدنى للأجر المضمون إلى عشرين (20.000) ألف دج وكذلك رفع منحة التمدريس.

السيد الرئيس،

تعاني بعض مستشفيات ولاية باتنة قلة الأطباء المتخصصين خاصة في طب النساء والتوليد ومثال ذلك مستشفى بريكة الذي يقدم الخدمات الصحية لحوالي 200 ألف نسمة وقد أدى هذا الغياب إلى تعريض حياة الأمهات للخطر أثناء عمليات الترحيل إلى مستشفى باتنة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعرف مرض الالتهاب الكبدي -ج- انتشاراً مخيفاً في هذه المنطقة والموت

تسرفت البرامج التي سرعان ما فضحت حدودها العملية بمجرد محاولة التطبيق الميداني، حيث تعددت التسميات وتوالت البرامج وظهرت النقائص والعراقيل، حيث أن اللجان التقنية الولائية في غياب ميزانية خاصة بها تتعطل مشاريعها بعدم تضامن وتكامل المديرية الأخرى المعنية بإنجاز المشاريع.

إن الإجراءات التي اتخذت من أجل إنعاش القطاع الفلاحي والسعي إلى تحقيق الأمن الغذائي باءت في مجملها بالفشل، بدليل أننا شاهدنا في السنوات الأخيرة ارتفاعا رهيبا يصعب حتى تبريره في أسعار بعض المواد الاستهلاكية الأساسية، وهو ارتفاع لا يمكن أن تتبرأ الحكومة منه ولا أن تتستر وراءه مشكل التخزين، لأن أموال الدولة التي صرفت بالملايير في إنشاء غرف التبريد تحولت في غياب الرقابة اللازمة إلى أداة احتكار ومضاربة وهذا بتواطؤ الجهات الوصية.

كما تم تخصيص أغلفة مالية هائلة في مجالات عديدة مثل إنتاج العسل وإنتاج الحليب والأشجار المثمرة واستصلاح الأراضي دون مراعاة العناصر والشروط الأساسية لتحقيق نتائج، مما يجعلنا نحن في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نتساءل عن مصير هذه الأموال التي صرفت أو نجعل أنفسنا نستفيد من التذكير الذي ورد في مشروع الحكومة الذي يقول إن الرشوة ظاهرة عالمية.

أما في مجال السكن :

فيظهر جليا لكل متتبع للواقع الجزائري أن هناك أزمة سكن حادة وفي الوقت نفسه يتساءل: هل من الواقعي أن يكون بلد مثل الجزائر بكل ثرواته المادية والطبيعية والبشرية يتخبط في مثل هذه الأزمة الخانقة؟!

يجب على الحكومة أن تستدرك عجزها وتصحح، كي لا نقول تغيير، تقسيماتها غير العادلة في مختلف البرامج وتجعل السكن في متناول المواطنين خاصة الشريحة المحرومة منه وتضمن لها العيش في حد أدنى من الشرف.

في مجال السكن الريفي :

قدرت الحكومة تكلفة السكن الريفي بخمسمائة ألف دينار دون مراعاة الظروف الخاصة بكل منطقة، حيث صنف بعضها

في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم أن الرهان على توفير مناصب شغل مرهون بمدى توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم الجهود المبذولة من مسؤولي القطاع إلا أن هذه المشاريع بقيت حبيسة أدراج البنوك خاصة وأن كثيرا من الطاقات الشابة لجأت بأفكارها إلى الخارج لتستفيد منها مؤسسات خارج الوطن، وكم هو محبط ذلك الشاب الذي يتقدم بمشروع لا يكلف الكثير في حين يستفيد آخر مبالغ خيالية على مشاريع لا جدوى منها.

إن المتتبع للتنمية المحلية في كثير من ولايات الوطن يلاحظ ظاهرة المشاريع المتكررة بالعنوان نفسه كأن تعبد طرق ثم تقوم بحفر طرق من جديد لإنجاز الصرف الصحي. وهكذا تهدر الأموال رغم أن التنفيذ والتخطيط لهذه المشاريع لا يحتاج إلى عبقرية أو حلول خارقة، وما على المديرية الولائية والوزارات المعنية بهذه المشاريع إلا القيام بالتنسيق المسبق على جميع المستويات مع إشراك الجماعات المحلية في إعداد البرامج التنموية.

كما أننا نقترح دعم القسمات والمصالح التقنية البلدية بالإطارات الجامعية المتخرجة، لأن الكلفة الناجمة عن غياب المتابعة والمراقبة مكلفة للخزينة.

الرئيس : أشكر السيد لزه دوراري، وأحيل الكلمة إلى السيد بوبكر درفيني.

السيد بوبكر درفيني : شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

سيداتي، سادتي النواب،

أزول فلاون وطابت أمسياتكم.

السيد الرئيس،

سيرتكز تدخلنا هذا على قطاعي الفلاحة والسكن.

فبالنسبة إلى قطاع الفلاحة، فإن محاولة بعث التنمية الريفية لم تأخذ قسطها من التفكير والبحث حتى تتكيف مع المعطيات الحقيقية للواقع الريفي الذي يختلف من منطقة إلى أخرى. بل

هل الهدف من بناء مليون وحدة سكنية هو التخفيف من أزمة السكن ومن أجل تجسيد سياسة نبيلة وهي التضامن الوطني الذي من المفروض أن يوجه إلى الفئات الأكثر حرمانا. أو الهدف هو تعمير المساحات القليلة الباقية خاصة على مستوى الشمال لتحتكره فئة محدودة، لكنها محظوظة.

وفي الأخير، سيدي الرئيس، إذا لم تؤخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، فإنه حتى ولو بنيت فعلا وعينا هذه المساكن التي لطالما أسيل الحبر بشأنها، فإن الأزمة ستظل بل وتتجدد ويستعصي حلها بالضرورة ولا يكون في الغد القريب. وشكرا.

الرئيس : أشكر السيد بوبكر درقيني، وأحيل الكلمة إلى السيد محفوظ بداوي.

السيد محفوظ بداوي : شكرا السيد الرئيس،
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
زميلاتي، زملائي النواب.
السادة من أسرة الإعلام.
مساء الخير.

بعد تدخلات رفقائي في حزب العمال، أضيف تدخل في النقاش وأدرجه في قطاع النقل والنقل الجوي ومعالجة مسألة التسيير بالوكالة، إذ يتفق كل الخبراء في القول إن النقل هو عصب الاقتصاد كما هو الشاهد المباشر على مستوى تطور كل بلد واقتصاده.

ورغم أن هذا القطاع له دور محوري في الاقتصاد، إلا أنه لم يعرف في عهد الحكومات السابقة برامج للتطوير تكون في مستوى أهميته ومكانته الاستراتيجية.

نحن في حزب العمال، نسجل بكل ارتياح المشاريع الكبرى لتطوير منشآت قطاع النقل وأفاق إنجازها التي تضمنها مشروع برنامج الحكومة المقدم إلينا، حيث نتحفظ فيما يخص أنماط التسيير المقترحة في مشروع هذا البرنامج الذي يمنح الامتياز لعقود التنازل على أية صيغة للتسيير ذي الطابع العمومي.

بالريفية رغم مقربتها من المراكز الحضرية إلى جانب الأرباب البعيدة والمعزولة التي يصعب تزويدها بمواد البناء التي تكلف أكثر، مما يجعل هذه المساعدة المالية غير كافية.

كما يجب إلغاء بعض الشروط التي تقف عائقا أمام إرادة المواطنين في بناء هذه السكنات مثل إلزامية المستفيد بتحمل أعباء البدء في الإنجاز، وهذا مع عدم مراعاة الإمكانيات الضئيلة والمنعدمة أحيانا لهذا المواطن.

أما في مجال السكن التساهمي :

ففي هذا المجال فئة كبيرة من المواطنين المرشحين للاستفادة من هذا البرنامج، لكن يستحيل عليها ذلك. فحتى بالتوجه إلى البنك يظل المشكل مطروحا، حيث تتم دراسة الملف بالنظر إلى المدخول والسن. وبالتالي أمام قيمة القرض المسموح وقيمة دعم صندوق السكن المحدودتين يجد المرشح نفسه عاجزا عن توفير الثمن الكلي للسكن. حيث يستحيل عليه، خاصة بالنسبة إلى الموظف، أن يقدم إسهاماته الشخصية التي تمثل ثروة بالنسبة إلى معظم المواطنين الذين يتضررون أكثر من فقدان السكن.

أما في مجال السكن الاجتماعي :

فمن أجل السماح لفئة كبيرة من المواطنين الاستفادة من هذه السكنات الاجتماعية يجب تخفيف شروط التأهيل خاصة فيما يتعلق بالحد الأقصى للراتب الشهري لتمكين المواطنين الذين لا يستطيعون الاستفادة من البرامج الأخرى، الترشح والحصول عليها. ومن الواجب إعادة صلاحية توزيع السكنات الاجتماعية للمنتخبين المحليين، لأنهم أدرى بالواقع الاجتماعي لمواطنيهم.

وبالنسبة إلينا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية نتوجه إليكم، سيدي الرئيس، ببعض الأسئلة وهي كالاتي :

هل من باب العقلانية ومبدأ العدالة الاجتماعية أن تخصص القيمة المالية نفسها لدعم الدولة للسكنات الريفية والحضرية دون الأخذ بعين الاعتبار القيمة المالية الحقيقية لهذه السكنات؟

هل تعرف الحكومة أن أسعار السكن في ارتفاع مستمر ومثير للانتباه؟

فسياسة الاستئجار التي أنشئت في الخطوط الجوية الجزائرية تشكل هوة كبيرة في خزينة الخطوط الجوية الجزائرية، لذا نلفت انتباه وزير النقل إلى النظر في هذا المشكل والتكفل به في القريب العاجل.

لذا يطرح سؤال عن عدم الرؤية في التسيير كونها شركة تؤدي خدمة عمومية وهذه الدراسات والمخططات لا تنعكس سلبا، حيث هناك حصص كبيرة من السوق الجزائرية تذهب إلى المنافسة، ويجدر بنا ذكر تلك الشركة الأجنبية التي قام برنامجه لاستغلال طائراتها على أساس أوقات برنامج الشركة العمومية كون هذه الحالة تشجع على تسرب مسافريها إلى الشركة المنافسة.

نحن في حزب العمال نعتقد أن هناك تقصيرا في مبادئ المنافسة السليمة ويجب على السلطات المؤهلة تصحيح هذا الوضع.

كما نثمن القرارات المعلن عنها في مشروع البرنامج المقدم إلينا والتي تصب في دعم المراقبة الجوية وتحديثها، كما نتمنى تمديدها إلى سلطة الطيران المدني قصد تمكينها من الصعود إلى مكانتها كمؤسسة مثل المؤسسات الأخرى في العالم، مؤسسة قادرة على القيادة باستقلالية مهام المراقبة والخبرة التقنية...

الرئيس: أشكر السيد محفوظ بداوي، وأحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم قار علي.

السيد إبراهيم قار علي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة النواب،
السيد رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،
الإخوة رجال الإعلام.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،
إن مشروع برنامجكم جدير بالمناقشة والإثراء، خاصة تحت القبة البرلمانية التي تضم مختلف المشارب السياسية النابعة من

والمثل الحي في سياسة التسيير بالوكالة يكمن في شركة مطارات الجزائر التابعة لشركة مطارات باريس كونها تجسد منطق الريح، مما جعلها بين عشية وضحاها ترفع أسعار خدمات المطارات، وهذا أثر سلبا في المتعاملين الاقتصاديين، ومن بينهم شركة الخطوط الجوية الجزائرية.

وفي قطاع النقل دائما، أذكر عملية فتح رأس المال للمؤسسة الوطنية للنقل البحري التي تخدم، بالتأكيد، فوائد الشركتين الأجنبيتين وبصفة خاصة مالكهما بصفته الشريك الثالث. لجني مزيد من الأرباح على حساب مهمة الخدمة العمومية التي ما فتئت هذه المؤسسة العمومية تتطلع إليها طيلة فترة وجودها كما تؤدي أيضا ودون شك إلى الزيادة في أسعار نقل الأشخاص والبضائع.

رغم أن السلطات العمومية اتخذت التدابير اللازمة من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية كون أن الشراكة لا تتعدى نسبة 49٪، لكن السؤال السيد الرئيس، يبقى مطروحا، وهو لماذا فتح رأس مال مؤسسة ذات صحة مالية جيدة؟

بهذا المثل يبدو أنه يتحتم على المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي، تجسيد سياسة الشراكة في مخططاتها التسييرية، فمثلا تسعى شركة الخطوط الجوية الجزائرية جاهدة لإيجاد شركاء أجنبيا دون مبرر يدفعها إلى ذلك، حتى أظهرت شيئا من الكرم في فعلها سنة 2006 لشراكة تجارية مع شركة أجنبية مختصة في صيانة الطائرات التي كانت على حافة الانهيار نتيجة إفلاسها علما أن مجموعة "اتحاد إنشاء النقل الحضري"، المشرفة عليها لم تنقذها من هذا المصير. فكلفت عدة مكاتب للدراسات من قبل الشركة العمومية لإعداد برامجها لإصلاح الهيكلة، حيث تقدمت باقتراحات تصب في تقليص الأسطول والتنصل عن خدمة النقل الجوي وتسريح حوالي 2600 عامل، كل هذه الاقتراحات مجسدة على أرض الواقع، ونحن في حزب العمال نشاطر العمال في تخوفاتهم، وإذا تم تطبيق هذا البرنامج سيكون ضربة قاضية على بعض الخدمات وخاصة خدمة صيانة الطائرات.

فهذه السياسة قضت على أسطول بكامله وفتحت الباب على سياسة أخرى تتعلق بإيجار الطائرات كلفت مبالغ باهضة لميزانية هذه الشركة.

فيما يتعلق بتأطير الشؤون الدينية، فإننا نسجل استعادة المسجد لوظيفته الأساسية، خاصة في المستويين التربوي والاجتماعي.

سيدي الرئيس،

إن الإسلام دين الدولة، وهو دين تسامح وإذا كان الدستور يكفل حرية المعتقد، فإن ظاهرة التمسح وبعيدا عن التهويل الإعلامي قد أصبحت تخفي أغراضا سياسية تحاول النيل من عناصر الهوية الوطنية، لذلك نأمل أن نرى إجراءات قانونية حتى يتوقف الأمر عند ممارسة الشعائر الدينية غير الإسلامية ولا يتجاوزها إلى أغراض أخرى لا تقل خطورة عن تلك التي كانت أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر والذي أخذ طابعا دينيا وثقافيا.

على الصعيد الإعلامي، فإننا سيدي الرئيس، نلاحظ اليوم أن هناك أزمة اتصال بين السلطة والمجتمع، وكلما توسعت هذه الهوية ازداد التنافر بين المجتمع والسلطة، فلقد أصبح العالم قرية صغيرة والسؤال المطروح هو أين موقعنا من هذه القرية الإعلامية الكبيرة الصغيرة؟ حيث أصبحت الجزائر عرضة لمختلف الهجمات الإعلامية.

وإذا كان الإعلام يرافق التطور الاجتماعي ويواكب التحولات السياسية، فإننا لم نعد نتحكم في فضاءنا الإعلامي، حيث لم تعد القنوات الفضائية تختلف عن الرؤوس النووية والصواريخ العابرة للقارات والدول، فالعولمة الزاحفة والمتوحشة قد ألغت السيادة الوطنية في بعض جوانبها.

وعليه، يتوجب علينا تحرير المبادرات الوطنية الفردية في هذا المجال من غير أن نفتح الأبواب على مصراعها للفوضى الإعلامية، وذلك من خلال وضع قواعد وضوابط قانونية ومهنية يشارك فيها بالدرجة الأولى رجال المهنة وأهل الاختصاص.

وبالمناسبة، فإنني أدعو الإخوة رجال مهنة المتاعب إلى الدفاع عن شرف مهنتهم النبيلة، وتحريرها وتطهيرها من المتطفلين الذين انحرفوا بالرسالة الإعلامية المقدسة التي تتمثل في تنوير الرأي العام وحق المواطن في الإعلام.

السيد الرئيس، إننا نأمل من قانون الإعلام القادم، أن يعيد للإعلام دوره الحقيقي وللصحافيين حقوقهم المهنية

عمق المجتمع الجزائري، والتي حملت معه حرارة الحملة الانتخابية. ولا شك سيدي الرئيس أننا قد دخلنا المجلس الشعبي الوطني ونحن نحمل كثيرا من الوعود الانتخابية والتي كان قد تقاسمها معنا كثيرون من الوزراء خلال حملتنا الانتخابية. وهي هموم المواطنين واهتماماتهم وانشغالاتهم.

سيدي الرئيس،

إذا كانت العبرة في الميدان، فإننا نأمل أن يجد هذا البرنامج العملي طريقه إلى التنفيذ، خاصة وأنه يمثل مشروع مجتمع تمثل المصالحة الوطنية عموده الفقري.

لقد بات من الواضح أن مسعى التجديد الوطني الذي يتطلع إليه الشعب الجزائري، يرتكز على المصالحة الوطنية بين كل الجزائريين، وإذا كانت هذه المصالحة تقوم على إستتباب الأمن واسترجاع السلم من أجل تحقيق التنمية الشاملة، حيث يستعيد الجزائري عزته وكرامته مثلما تستعيد الجزائر هيبته في الداخل ومكانتها في الخارج، فإن هذه المصالحة المنشودة يجب أن تكون العدالة قاعدتها الأساسية، وخاصة التوزيع العادل للثروة الوطنية.

إن العدل أساس الحكم، وبالتالي، فإن الحكم الراشد الذي يتطلب استكمال مسار إصلاح العدالة الذي شرعت فيه البلاد من خلال إصلاح المنظومة القضائية يبقى بعيد المنال إذا لم تتمكن الدولة من استعادة الثقة التي فقدها المواطن في العدالة.

إن مثل هذا الإصلاح يبقى عديم الجدوى ومشلول الفعالية ما لم تتمكن من تحقيق استقلالية العدالة، وهي المناخ الحقيقي الذي يعيد للقاضي سلطته وللمواطن حقه وذلك من خلال الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية.

وإذا كانت المصالحة الوطنية، في جانبها الأمني تتطلب اجتثاث جذور العنف والإرهاب، فإنه يتوجب اعتبار الرشوة ظاهرة إرهابية يجب استئصالها من جسم المجتمع مثل الظاهرة الإرهابية الغريبة عن قيم مجتمعنا مثلها مثل المتاجرة بالمخدرات واختلاس الأموال العمومية، ذلك أن مثل هذه الانحرافات الاجتماعية تمثل الوجه الآخر للإرهاب والعنف.

بالغريبة. لماذا؟ لأن هذه المدينة لها أربعة أبعاد، فهي أفريقية وعربية، ووسطية ومغربية وذات عمق حيوي وإمكانيات سياحية وفلاحية وبحرية. وببساطة لأن مدينة وهران لم تجد من يعبر عن طموحاتها وطموح سكانها، فهي تملك كل شيء وليس لها أي شيء، بل ولقد أصبحت وهران معبرا لعقد الصفقات وفي خضم كل هذا الأسى، لم يترك مناضلو حركة الشبيبة والديمقراطية بابا إلا وطرقوه، فقيرا وواسوه، شابا مهموما إلا وساعده. أما حائرة إلا وضمدها جراحها.

لقد حان الوقت لتستعيد وهران مكانتها ولن يتأتى ذلك إلا بتحقيق هذه الحلول:

في الجانب الاقتصادي :

لابد من إنعاش اقتصادي وهذا بحصر أسباب الأزمة الاقتصادية،
- وضع برنامج متكامل الجوانب معتمد على سياسة اقتصادية مرنة خالية من البيروقراطية.

في الجانب الاستثماري :

- تطوير وسائل الاستثمار الاقتصادي داخليا وخارجيا.
- إصلاح المنظومة البنكية المصرفية حتى تتماشى والميكانيزمات الاقتصادية الحديثة.

في مجال المحروقات :

- الاهتمام بهذا الجانب وتوسيع ميناء أرزيو وتقوية الحزام الأمني.

- العمل على توفير الكهرباء والغاز الطبيعي لبعض القرى والأحياء المحرومة.

في الجانب الاجتماعي :

- إن عدد البطالين بولايتنا بلغ رقما مذهلا، لهذا الغرض يجب وضع ميكانيزمات عقلانية من أجل استحداث مناصب شغل جديدة لامتناس البطالة.

- إعادة إدماج الشباب المنحرفين في المجتمع وهذا بمساعدتهم نفسيا وماديا ليسهموا في بناء مستقبلهم دون أي تمييز،

التربية والتعليم :

- حماية حقوق الطفل من أية عراقيل تضر بنموه الفكري والاجتماعي.

والاجتماعية وللممارسة الإعلامية أخلاقياتها المهنية، حيث يصبح الإعلام مرآة حقيقية للمجتمع تعكس تطلعاته وانشغالاته بكل مهنية واحترافية.

السيد رئيس الحكومة،

بعيدا عن قناعاتنا السياسية، فإننا نلاحظ أن مشروع هذا البرنامج قد بني على أسس علمية وموضوعية، ذلك أن البرامج التنموية الناجحة هي تلك التي يتم إعدادها بطريقة منهجية ليسهل بعد ذلك تطبيقها بطريقة منهجية أيضا، خاصة وأنا نملك الوسائل والأدوات التي تمكننا من ذلك، ونسأل الله أن يوفقنا إلى تحقيق ما فيه الخير للبلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد إبراهيم قار علي، وأحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة جاب الله.

السيدة فاطمة جاب الله : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة

والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة والسيدات نواب المجلس الموقر.

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لقد عاشت الجزائر خلال السنوات الأخيرة منعرجات خطيرة كادت تعصف بها وبأركانها وطرحت أسئلة كثيرة عن سبب الأوجاع التي أصابت هذا الوطن وماذا نملك حتى نحقق ما نريد؟

إن الجواب عن هذين السؤالين لن يكون حتى نجد مخرجا للمسألة الأكبر والأهم ألا وهي استعادة الأمن والطمأنينة اللذين فقدنا مما زاد الطين بلة.

إن حركة الشبيبة والديمقراطية، توجه سياسي ظهر مؤخرا وكان نابعا من رحم أحياء مدينة وهران وما دمنا نتكلم عن هذه الأخيرة، فإنه يحز في أنفسنا حقا أن نرى مدينة كهذه وبكل الطاقات التي تمتلكها، غارقة في مشاكل لا يمكن وصفها إلا

السيد اسماعيل ميرة : شكرا السيد الرئيس ،
بسم الله الرحمن الرحيم ،
السيد رئيس المجلس ،
السيدات والسادة النواب ،

نيابة عنكم وبالأصالة عن نفسي نرحب برئيس الحكومة السيد
عبد العزيز بلخادم ، وأعضاء حكومته .

قبل قديما : إن العدل أساس الملك ، فالحاكم إذا عدل ساد ، وإذا
جار سقط وهوى واندثر .

إن الدولة القوية ، هي تلك الدولة التي تنشر العدل ، والإخاء بين
مواطنيها . وتحقيق ذلك لا يتأتى لها إلا بالصدق في القول ،
والإخلاص في العمل . بعيدا عن أساليب المراوغة والمداهنة ،
بما يلاقونه منها من عنت وإجحاف وتعسف .

تحدثون -والكل يتحدث- عن ضرورة استرجاع هيبة الدولة
ووجوب نشر علاقة التعاون والتفاهم بينها وبين المواطنين .
ولكن ، أين نحن من ذلك؟ مادام المواطنون قد فقدوا الثقة في
عدالة دولتهم .

لنسأل أهل القانون ، وذوي الاختصاص الجزائي الموجودين هنا
في المجلس الشعبي الوطني : هل يفترض وجود حسن النية عند
شخص أصدر شيكا للأخر بمئات الملايين وهو يعلم عدم وجود
الرصيد الكافي في حسابه؟ ومع ذلك استفاد بالبراءة ، وقد عدل
القاضي حكمه بثبوت حسن النية لدى هذا الرجل عندما أصدر
شيكة لصاحبه . تصوروا معنا سيدي الرئيس كم من خيبة أمل
سيصاب بها هذا الرجل المظلوم من عدالة دولته ، وما هذه إلا
حالة واحدة من مئات أمثالها ، ولدينا عشرات منها ، إن شاء وزير
العدل ، أو رئيس الحكومة قدمناها له في الأسبوع القادم .

ونحن إذ ناقش برنامج الحكومة في رحاب هذا المجلس الموقر ،
من واجبنا أن نطرح معاناة المواطنين من بعض الإجراءات
المستحدثة عن طريق التعليمات والبرقيات ، وهي تمس صميم
أعمال القضاء ، إذ تخالف أساسا أحكام قانون الإجراءات المدنية ،
ونعني بها تلك التعليمات الصارمة للقضاة ، بعدم تأجيل القضايا
التي ينظرون فيها لأكثر من ثلاث تأجيلات وإلا تعرضوا للعقوبة .

الأسرة :

- حماية وترقية حقوق المرأة - خاصة الريفية - وتوفير كافة
الإمكانيات لها من أجل تحسين وضعيتها بصفة عامة .

الصحة :

- تجسيد مبدأ المحافظة على صحة المواطن التي هي من
أولويات برنامج الدولة .

- ترميم مستشفى وهران وتدعيمه بوسائل العلاج الحديثة
خاصة بالنسبة إلى الأمراض المزمنة .

- الحث على نظافة المستشفيات بهاته الولاية .

الثقافة :

- إعادة إحياء الروح الثقافية بالولاية وإعطائها بعدا عربيا
وإسلاميا ومتوسطيا .

- الاهتمام بالفنانين باعتبارهم مرآة تجسد روح المواطنين
وانشغالاتهم اليومية السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية .

- الحفاظ على ثروتنا وثقافتنا العريقة .

- ترميم المعالم الأثرية للحفاظ عليها باعتبارها أساس
الحضارات العريقة التي تحتضنها ولاية وهران .

- تدعيم المؤسسات الثقافية وهذا بوضع أسس فكرية وثقافية
للنهوض بالفن وتطويره .

- تدعيم الفن المسرحي والسينمائي .

كما نطلب من وزير الأشغال العمومية وناشده بزيارة مدينة
وهران ، ليس الجهة المخصصة للموكب الوزاري ، التي تحضر
وتهيا لاستقبالكم ، بل نطلب منه الترحل والتجول في وسط
المدينة حتى يلاحظ طرقها المليئة بالحفر .

كما نتمنى من وزير التضامن الوطني أن يلبي مطلبنا ونطلب من
حضرته التقرب من أحياء وهران الشعبية نذكر منها :

سيدي الهواري ، بلو نتور ، الحاسي ، سيدي البشير ، حي
النجمة ، حي بوياقور ، وبلديات أخرى مثل مرسى الحجاج ، عين
الكرمة ، سيدي بن يقي ، التي ماتزال تعيش الحرمان والفقر ،
وشكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس : شكرا للسيدة فاطمة جاب الله ، وأحيل الكلمة إلى
السيد اسماعيل ميرة فليتفضل .

لهذه الأسباب ومن أجلها، نلتمس من سيادة رئيس الحكومة المحترم، العمل الجاد على إلغاء هذه التعليمات التي تأمر القضاة، بالتسرع في الفصل في القضايا لأن احترام القانون وحماية حقوق المتقاضين يقتضيان ترك القضاة يشتغلون طبقا للقانون، وما تمليه عليهم ضمائرهم، بعيدا عن التعليمات والضغوط الفوقية.

أشكركم على حسن الإصغاء والمتابعة.

الرئيس : شكرا للسيد اسماعيل ميرة، وأحيل الكلمة إلى السيد بن موسى طيفور، فليتفضل.

السيد بن موسى طيفور : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
سيداتي سادتي الوزراء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أنوه في بداية مداخلتني هذه، بالجهود الجبارة المبذولة من قبل فخامة رئيس الجمهورية - حفظه الله وأطال عمره - رجل السلم والمصالحة الوطنية في كل المجالات وعلى الخصوص:

- ترقية العمل الديمقراطي في الجزائر وذلك من حسن إلى أحسن. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن انتخابات سنة 2002 أحسن من انتخابات سنة 1997 وانتخابات سنة 2007 أحسن من انتخابات سنة 2002 وهذا بشهادة المعارضة وأحزاب الموالاتة، إذن فالديمقراطية بخير في الجزائر، فالشكر والعرفان لمعالي وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية، كما ننوه أيضا بمبادرة محاربة الفساد والرشوة بكل أشكالهما، لأنه لولا تاهرتا الفساد والإدمان على تعاطي الرشوة لكانت الجزائر أحسن مما هي عليه الآن، كما نؤيد سياسة المصالحة الوطنية وتحقيق غايتها المتمثلة في السلم الوطني الدائم لأن المصالحة الوطنية وسيلة أما الغاية فهي السلم والأمن والاستقرار، لأنه لولا سياسة الوئام المدني والمصالحة الوطنية ماكان ليتحقق هذا كله خلال العهدين الأولى والثانية لفخامة رئيس الجمهورية.

إن هذه التعليمات خرقت القانون واعتدت على اختصاص القضاء، وألحقت الضرر بحقوق المتقاضين، أقول إنها خرقت القانون لأنه لا يوجد أي نص قانوني يلزم القاضي بعدم تأجيل القضية لأكثر من ثلاث مرات، وأما الاعتداء على اختصاص القضاء، فإن القانون ينص على أن القاضي هو صاحب الاختصاص الوحيد في النظر في القضايا المطروحة أمامه، وهو وحده الذي يرى الوقت المناسب لوضع القضية في المداولة أو بتركها سائرة في الجدول، لأن هنالك جملة من القضايا التي تحتاج إلى أكثر من ثلاث تأجيلات.

وأما فيما يخص إلحاق الضرر بحقوق المتقاضين، فيتمثل في عدم إتاحة الفرصة الكافية لهم، لتحضير أدلة الإثبات في المرافعات المدنية، ونحن نعلم مدى الصعوبة التي يصادفها المواطنون أم الإدارة للحصول على الوثائق الضرورية لدعواهم، مثل استخراج عقود الملكية والفرائض وشهادات إدارية وتوثيقية أخرى.

إن مثل هذه التعليمات، لا يمكن أبدا أن تدخل ضمن إصلاح العدالة، لأن إصلاح العدالة، لا يعني إعطاء التعليمات بالإسراع في الفصل في القضايا، حيث أصبحت الإجراءات واحدة في القضايا المستعجلة وقضايا الموضوع. اللهم إلا أن يراد من هذه العملية تضخيم عدد القضايا المفصول فيها، لأن إصلاح العدالة يعني قبل كل شيء إنشاء حركة تشريعية واضحة دقيقة ملائمة ومنسجمة، ذات أبعاد إنسانية وقيم اجتماعية وأخلاقية تحمل في طياتها حماية الحريات الأساسية للأفراد وصون حقوقهم أمام القضاء.

إن الجلوس على منصة الحكم وإصدار الأحكام من عليها على الناس، يتطلب الروية والتمعن والتعمق، ما يناقض الإسراع والتسرع والارتجال.

إن إصلاح العدالة يعني أيضا، تنفيذ أحكام القضاء وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا الشأن، إلا أنه مع الأسف الشديد نرى (ولسبب لا نعلمه) أن بعض الأحكام تنفذ بسرعة فائقة، وبعضها ينفذ ببطء، فيما لا ينفذ بعضها الآخر إطلاقا، ولذلك نحن لا نرى أي معنى للعدالة إذا لم تنفذ أحكامها الصادرة ضد زيد أو عمر، أو لصالح فلان أو فلتان.

سيدي الرئيس،

إن برنامج الحكومة الذي هو بين أيدينا الآن هو برنامج طموح متكامل واضح المعالم والأهداف يعبر عن مشروع مجتمع حقيقي وبآجال محددة وهذا لأول مرة في تاريخ إعداد برامج الحكومات.

سيدي الرئيس،

نوصي في هذا المجال بالإسراع في إنجاز كل المشاريع المحددة في برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وذلك قبل نهاية سنة 2009 وخاصة في ميادين السكن والشغل والصحة والتربية الوطنية والبنية التحتية مع التدقيق وأخذ الوقت الكافي في الدراسات التقنية للمشاريع وإشراك كل من يجب إشراكه في ذلك حتى نبتعد عن الارتجالية وتضييع الوقت والمال العام، كما يجب تسليم المشاريع للمؤسسات القادرة على الإنجاز في الوقت المحدد لها وبالمقاييس الدولية مع التفريق بين النشاط الاقتصادي البحث والنشاط الاجتماعي.

سيدي الرئيس،

نوصي بالاستثمار في الزمن لأنه هو المقياس الأساسي في رقي الأمم وتطورها وبناء الحضارات وازدهارها.

- كما نوصي بالاستمرار في الإنجازات الضخمة والكبيرة كبر الجزائر كالموانئ والمطارات والطرق السيارة والقطارات السريعة والجامعات المتخصصة في البحث العلمي خاصة في الطاقة النووية السلمية والدراسات الفضائية والعلوم البيولوجية والطاقات المتجددة.

سيدي الرئيس،

إننا ندعم كل الإصلاحات المبرمجة والمتمثلة في مكافحة الجريمة بكل أشكالها وإصلاح مهام الدولة وهيكلتها وإصلاح قطاع العدالة وتقريبها من المواطن وإصلاح المنظومة التربوية، حيث يجب التركيز على زرع الروح الوطنية وحب الوطن والاعتزاز بالانتماء إلى الجزائر في نفوس ووجدان النشء الصاعد، وكذلك إصلاح المنظومة الصحية مع مراعاة مصلحة المريض الذي يجب أن يعالج ومصلحة المستشفى الذي يبحث عن موارد إضافية.

سيدي الرئيس،

يجب ترقية الدبلوماسية البرلمانية واستغلالها كأداة يمكن أن تفتح للجزائر آفاقا جديدة في العلاقات الدولية وتحسين صورة الجزائر بالخارج أكثر فأكثر والتعريف بالتجارب التي خاضتها الجزائر في بناء الدولة الحديثة وترقية الديمقراطية وكل الحريات والحقوق مع مراعاة مصلحة الجزائر أولا وقبل كل شيء في العلاقات الثنائية والعمل الدبلوماسي.

سيدي الرئيس،

نوصي بالتكفل أكثر بفئة المجاهدين وذوي الحقوق وإيلائهم الأهمية والعناية اللازمين وخاصة في المجال الاجتماعي لأن كرامة الجزائر وعزتها من كرامة هذه الفئة العزيزة علينا، كما يجب استغلال فرصة بقائها بيننا في كتابة تاريخ الجزائر الحديث وخاصة تاريخ الثورة التحريرية المباركة، لأنه لا يمكن كتابة التاريخ بغير الذين صنعوه، كما لا يمكن استيراد تاريخنا مكتوبا من الخارج.

سيدي الرئيس،

ونحن في عصر القوي يأكل الضعيف والصراعات والأطماع الاقتصادية والبدء في رسم الخريطة الجديدة للعالم، لا نريد أن تكون على حساب الجزائر وسيادتها لأن الجزائر لا تخضع ولا تسام، لهذا ومن أجله - سيدي الرئيس - أنوه وأوصي بمواصلة تقوية الجيش الوطني الشعبي وعصرنته واحترافيته ومنحه كل الأولويات لجعله قادرا على حماية البلاد والعباد من كل مكروه.

سيدي رئيس الحكومة المحترم نحن معكم داخل هذه القاعة وخارجها بكل حزم وعزم، كما نعلن عن تأييدنا المطلق واللامشروط لبرنامج الحكومة المتكامل والمعبر فعلا عن انشغالات الشعب الجزائري.

وأخيرا، دوام العافية والنشاط لفخامة رئيس الجمهورية، والعزة والكرامة للجزائر وشعبها، والعرفان وطول العمر لأبائي المجاهدين، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار. تحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد بن موسى طيفور، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بكراري. فليفضل.

ستعمل على توفير بيئة مناسبة وظروف معيشية جيدة لجميع المواطنين عبر إحياء أوأصر الصلة بالإقليم من خلال تامين الإقليم وتنافسيته". وفي اعتقادي إن هذه الصلة لن تتم أبدا إلا بتوفير أسبابها ومسبباتها، فولاية أدرار المترامية الأطراف والمشكلة من 249 قصرا متناثرة هنا وهناك وتضم أغلبية السكان مع أن 14٪ فقط من سكان الولاية يعيشون في ولاية أدرار، وحيث في هذه المناطق تتضاءل فرص العمل إن لم أقل منعدمة تماما وما قصور قدور، شروين، طالمين، برج باجي مختار وتيمياوين وغيرها، ما هي إلا شواهد حية على ذلك، ومن هنا نشتم عاليا جهود الدولة في توفير الهياكل الأساسية للحياة.

سيدي الرئيس،

غير أن أكبر هم، وقد سبقني إليه كثير من الزملاء - هو تسعيرة الكهرباء، فلقد ورد في مشروع البرنامج أن الحكومة سوف تراجع هذه التسعيرة. إن مراجعة التسعيرة الكهربائية حتمية اجتماعية بالنظر إلى كونها أصبحت عالية على ميزانية العائلات وأدت إلى تراجع النشاط الفلاحي الذي كنا نفخر به حتى سمينا أدرار "كاليفورنيا الجزائر"، خاصة في المساحات الكبرى، إذ تحولت العديد من المساحات إلى أراض بور بعدما كانت جنة خضراء تجود بأجود البواكر التي يمكنها جلب العملة الصعبة للبلاد في حالة تصديرها إلى الخارج، وللحد من استهلاك الطاقة في المؤسسات العمومية والحصول على المردود في العمل، نقترح إحداث توقيت العمل الصيفي بالجنوب من الساعة السابعة والنصف إلى الساعة الواحدة والنصف، ولقد أثبتت تجربة وزارة التربية الوطنية باعتماد التوقيت المستمر في بعض المؤسسات التربوية نجاعتها في هذا السياق.

ولدعم الاستثمار أكثر ودفع حركة النمو نقترح إحداث بنك خاص بالجنوب لتمويل المشاريع الاستثمارية بما فيها تلك المتعلقة بمشاريع الشباب الذين يعانون الأمرين في الحصول على القروض البنكية مع المزيد من التحفيزات الجبائية.

- مراجعة تسعيرة النقل الجوي وإحداث تسعيرة خاصة بنقل المرضى إلى المستشفيات الجامعية - في أقرب وقت - بالشمال على غرار تلك التسعيرة المعتمدة للطلبة الجامعيين.

السيد عبد القادر بكراري : شكرا،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر، السيد رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل، أيها الملأ الكريم،

بداية، أود أن أتوجه إليكم معالي السيد رئيس الحكومة وإلى كافة أعضاء حكومتكم الموقرة بخالص التهنية، على نيكلكم مجددا ثقة فخامة السيد رئيس الجمهورية لمواصله قيادة الجهاز التنفيذي المعول عليه في تجسيد الطموحات والتطلعات التي تضمنها برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية الذي لا يختلف اثنان في كونه حول الجزائر قاطبة إلى ورشة حقيقية للتنمية عمادها الاستقرار، وثقة المؤسسات الدولية، وهذا كنتاج طبيعي لما أثمرته سياسة المصالحة الوطنية وديناميكية العمل الدبلوماسية الذي قاده فخامة رئيس الجمهورية شخصيا لإعادة الجزائر إلى سالف مجدها.

سيدي الرئيس،

لقد انتابني شعور بالاطمئنان وأنا أتابع عرضكم القيم حول البرنامج الحكومي الذي أفرد للجنوب مكانة خاصة، وأجاب عن بعض التساؤلات والتطلعات واسمحوا لي أن أنقل إليكم بكل صدق وأمانة ما يتطلع إليه أهلكم وأبنائكم في منطقة الجنوب وتحديدًا بولاية أدرار، هذا الخزان الروحي الذي مد الوطن قاطبة بقوافل من أهل الذكر والإيمان، وساهم بفضل زواياه وشيوخه الأجلاء في إرساء ثقافة الفناعة والصبر، التي أنتجت الأمن والأمان، غير أن هذه البقعة من هذا الوطن والتي تشكل لوحدها خمس مساحة الوطن، يتطلع أهلها بعين الأمل والرجاء إلى حكومتهم، في التفاتة كريمة وبنظرة استراتيجية في سياق توجه وطني يراعي قيم التضامن الوطني، وتشجيع الاستثمار من أجل تنمية بشرية وتطور اقتصادي واجتماعي.

لقد استوقفتني كثيرا هذه الفقرة في برنامج الحكومة بخصوص تهيئة الإقليم في إطار التنمية المستدامة والتي تنص على "أن الدولة كضمان للإنصاف الاجتماعي والتماكس الإقليمي والوحدة الوطنية، لن تتخلى عن شبر يتخبط في التخلف، بل

الفقر والبؤس وتدني مستوى المعيشة في وقت تعيش فيه بلادنا وفرة مالية لم تشهدها منذ الاستقلال من خيارات الأرض والسماء، وبعد استقرار الوضع واستتباب الأمن مع إجراءات المصالحة الوطنية، حيث كان ينتظر المواطن أن تلتفت الدولة بعدها إلى الجبهة الاجتماعية برفع مستوى المعيشة برفع الأجور والقضاء على البطالة، لكن وكأنه كتب على هذا الشعب ألا ينعم بالرفاه أبداً وأن تستمر حالة الحرمان وتزداد الهوة بين طبقاته، فالغني يزداد غني والفقير يزداد فقرا.

ولم تول الحكومة الجزائرية اهتماما كافيا لهذه الجبهة، فلازال المواطن لا يستطيع أن يشتري كيلو غراما من اللحم في الشهر، ولازال أجرته لا تكفي لتسييد فاتورة الماء والكهرباء.

- أما في الجانب الأمني فقد انتقلنا من إرهاب كان مركزا على بعض مناطق الوطن في جهات معروفة ومحدودة يتصدى له الجيش والأمن الوطني، إلى إرهاب اللصوص والمتشردين ومتناولي المخدرات، فكثرت حوادث السرقة والسطو على البيوت وسرقة السيارات وخطف الأطفال، والتعدي على النساء على مرأى من قوات الأمن أحيانا. ولم يعد يخيف هؤلاء اللصوص السجن الذي أصبح مركزا لتبادل الخبرات والفنيات للتهب والخطف، ومركزا للراحة والاستجمام انتظارا لعفو قريب.

سيدي رئيس الحكومة، لقد أصبحنا لا نأمن على أبنائنا ونسائنا وممتلكاتنا وأنفسنا.

وإننا نرجع ذلك إلى جملة من الأسباب ورد بعضها في مشروع برنامجكم منها :

- النقص في تعداد رجال الأمن،
- إصدار العفو العام في كل مناسبة،
- نقص وسائل الردع وعدم استعمال التكنولوجيا الحديثة، في تتبع الجريمة والاستفادة من الخبرات العالمية في ذلك.
- غياب دور المؤسسات التربوية في بناء القيم والأخلاق.

ذلك أن مؤسساتنا تدار بين إدارة جافة وأستاذ مهان ومهمش سواء من قبل الدولة أو المجتمع أحيانا حتى أصبح موضوعا للسخرية والتنكيت.

- ترقية دائرتي برج باجي مختار وتميمون إلى ولاية اعتبارا لبعدهم الأولي (حوالي 800 كلم عن عاصمة الولاية ولكونها واجهة حدود على إفريقيا الغربية وخصوصية الثانية، وهو ما يمكن من إحداث نقلة للتنمية في المنطقتين.

- إحداث برنامج خاص بتنمية القصور لضمان استقرار السكان يركز على الفلاحة وصيانة (الفقارات) ودعم الأنشطة الترابية والثقافية والسياحية.

- دعم الجهود الجبارة الحاصلة في قطاع التربية الوطنية الذي عرف قفزة عملاقة في الولاية من خلال ارتفاع نسبة تلمذس الفتاة وتوفير الهياكل في كل مكان غير أن هذا الجهد الرائع الذي تبذله الدولة في حاجة إلى توفير مناصب مالية تسد متطلبات التسيير الإداري والتربوي لمؤسساتنا التربوية.

في نهاية المطاف نتوجه بخالص شكرنا وتقديرنا وعرفاننا لكل مواطنينا ومواطناتنا بولاية أدرار على ثقتهم الغالية التي منحونا إياها ونعدها وساما نوشح به جباهنا وفي الوقت ذاته أمانة نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد في أدائها. وشكرا على كرم إصغائكم والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد عبد القادر بكراري، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد بن سالم.

السيد عبد الحميد بن سالم : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

رجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية الشكر والعرفان لسكان ولاية برج بوعريج على الثقة التي منحوني إياها ممثلا لهم بمعوية زملائي النواب في التشكيلات السياسية الأخرى في المجلس الشعبي الوطني، ومازالت ترن في آذاننا نداءاتهم واستغاثاتهم مما يعانونه من

- مراجعة أجور الوظيف العمومي بشكل يوازي التزاماتهم المهنية والأخلاقية، ويواكب التحولات التي طرأت على سوق العمل، ويكرس القيمة الاعتبارية لموظفي الدولة.

- تعزيز التماسك الاجتماعي، والتضامن الوطني وفق مقومات المجتمع الجزائري، وثوابته من خلال محاربة الجريمة والمخدرات والسهر على أمن المواطن، وحماية ممتلكاته، وتقليص دوائر الفقر.

- مواصلة التكفل بالعائلات المتضررة من جراء المأساة الوطنية ورفع العقوبات التعسفية التي طالت بعض المواطنين بسبب انتماؤهم السياسية، وكذا ضمان حقوق المساجين ودمجهم اجتماعيا.

- رفع مستوى الرعاية الاجتماعية للمعاقين، وذوي العاهات، ومراجعة قانون المعوق، وتكريم كبار معطوبي حرب التحرير.

- تقييم مسار إصلاح المنظومة التربوية، وتصحيح الاختلالات التي كشفت عنها التطبيقات الأخيرة، وذلك بإشراك أسرة التعليم، وذوي الكفاءات، وأولياء التلاميذ.

أخيرا، وفي الحدث الدولي الهام، وهو القضية الفلسطينية، نشمن بهذه المناسبة وقوف الجزائر الدائم إلى جانب الشعب الفلسطيني وشرعية القضية الفلسطينية ونهيب بالدبلوماسية الجزائرية أن تكتنف جهودها من أجل رآب الصدع بين الفصائل الفلسطينية، وإيقاف الاقتتال الدائر بين أبنائه، والعودة إلى الشرعية الشعبية، وكذا احترام إرادة الشعب الفلسطيني، والالتزام باتفاق مكة.

أشكركم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد عبد الحميد بن سالم، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شيخ.

السيد محمد شيخ : شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

- غياب دور المسجد في التربية والوعظ وتنمية الوازع الديني، إذ لا يمكن لإمام فقير ومحتاج وذو مستوى تكوين محدود أن يقف واعظا ومعالجا لمشاكل تربوية ونفسية معقدة ويسهم في بناء المجتمع.

وكذا غياب دور الإعلام التربوي ودور الجمعيات والمجتمع المدني ودور الثقافة والنشاطات المختلفة التي تستغرق وقت الشباب واهتماماتهم وطاقاتهم.

- لقد تطرقت سيدي الرئيس في مشروع برنامجكم إلى موضوع التنمية البشرية، وانتظرت من الحكومة أن تمنح هذه الفقرة اهتماما خاصا، لأن الاستثمار الحقيقي يجب أن يكون في الإنسان الذي هو الهدف ابتداء وانتهاء.

والاهتمام بهذا المورد البشري تربية وتعلما وتثقيفا ورعاية صحية ورفاها وحرية هو الضامن بعد ذلك لكل رقي وتقدم لهذا البلد.

- إننا نؤكد أن الذين يزورون اليوم، ويتعاملون بالرشوة والمحسوبية كانوا وهم تلاميذ في المدارس، والثانويات والجامعات يغشون في الامتحانات، وبهذه المناسبة نلفت انتباه السيد وزير التربية إلى هذه الظاهرة التي استشرت في الامتحانات، وكأنها أصبحت مخرجا سهلا للزيادة في نسبة النجاح التي تطالب بها الوزارة وتصر عليها، إذ أصبح الناجحون اليوم هم الأذكياء والغشاشون.

سيدي الرئيس،

لقد أصبح الاهتمام بالموارد البشرية ومراكز التطوير والتدريب أساسا في الوصول إلى حالة الامتياز في كل ميادين الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية والتعليمية وتحقيق نجاحات كبيرة في ظرف قياسي، ويتكالف أقل.

وإننا في حركة مجتمع السلم نؤكد جملة من الاقتراحات في هذا الشأن، نذكر منها:

- تشجيع نشاطات المؤسسات الخيرية والوقفية وجعلها مرادفا حقيقيا للعمل الرسمي.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي زملائي النواب،
السادة أعضاء أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في بادئ الأمر أهني السيد رئيس الحكومة السيد عبد العزيز بلخادم وطاقمه على الثقة التي منحها إياهم مجددا فخامة رئيس الجمهورية.

كما أهني السيد عبد العزيز زباري على انتخابه على رأس هذا المجلس الموقر، كما لا يفوتني أن أشكر جزيل الشكر كل سكان ولاية تلمسان بمختلف بلدياتها عموما، وكذا سكان مدينة سيدو بكل قرأها خصوصا على الثقة التي وضعوها في شخصيا، إذ بفضلهم، ومن أجلهم نحن اليوم موجودون في هذا المجلس الموقر، سائلين الله العلي القدير أن يوفقنا في مهامنا.

إن مشروع برنامج الحكومة الموجود بين أيدينا هو حوصلة للخطوط العريضة لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية، والذي زكاه الشعب، حيث تضمن سبعة (07) محاور أساسية تمثلت فيما يأتي :

- الحكم الراشد.
- الإصلاحات الاقتصادية.
- تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- تطوير المنشآت الأساسية،
- التنمية البشرية،
- النشاط الدولي والتنمية،
- الدفاع الوطني.

إنه في اعتقادنا اليوم أن المجتمع الجزائري، وكذا الفرد الجزائري على الخصوص يتخبط في دوامة مع نفسه، حيث يعيش أزمة ثقة، وبالتالي فإننا نعتقد أن المحاور السبعة المسجلة في برنامجكم سيدي الرئيس، يتعذر فيها على المواطن الجزائري لمس أو الاستفادة من آثارها الإيجابية ما لم يؤخذ المحور الأول والمتمثل في الحكم الراشد بعين الاعتبار وبكل جدية، حيث يجب سيدي الرئيس منح كل الأولوية لهذا المحور والتركيز على تطبيقه في الميدان، وذلك وباختصار شديد في اعتقادنا كما يأتي :

- إن إصلاح العدالة: يؤدي إلى محاربة الظلم والتهميش، فيجب إيلاء بالغ الأهمية للعنصر البشري لهذا القطاع في مجال التكوين النوعي. والتحفيز المادي، وجعله أداة لمحاربة الرشوة والفساد.

وفيما يخص تنظيم الدولة وتحديد مهامها، فإنه يتعين على الدولة مراعاة الظروف المهنية التي في إطارها يقوم الموظف بمهامه لاسيما تلك القطاعات الحساسة التابعة للتوظيف العمومي، بهذا الخصوص، فإن الموظف لا يزال يعاني محدودية الأجر الشهري، مما جعله يفكر فقط في كيفية حصوله على مورد آخر، وبأية طريقة من أجل تحسين ظروفه المعيشية.

وبالتالي ظل يهمل نوعية الخدمة العمومية التي كان من واجبه تقديمها إلى المواطن، ولذلك يجب إعادة النظر في سلم الأجور لقطاع التوظيف العمومي والعمل على تحسيس المحيط المهني للموظف.

فيما يخص عصنة الإدارة وإعادة تأهيل التوظيف العمومي، فإنه يجب الإسراع في فتح مراكز التكوين الإداري بالنسبة إلى المستخدمين التابعين لفئة التنفيذ والتحكم وإعداد برامج خاصة بهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب تثمين برامج المدرسة الوطنية للإدارة، وإعادة النظر في شروط الدخول إليها، بالنسبة إلى المتفوقين في شهادة البكالوريا.

وكذا إعادة فتح المدرسة الوطنية العليا للإدارة والتسيير وتخصيصها لتكوين إطارات الأمة والموظفين السامين للدولة، قصد تحديث معارفهم وتوحيد مناهجهم وطرقهم في تنفيذ البرامج.

فيما يخص محور الاتصال: فهو قطاع يعمل على تعزيز العلاقة بين الدولة والمواطن، وهنا نشيد بالجهود المبذولة في هذا القطاع، لاسيما بخصوص الإذاعات الجهوية، لكن يتعين أيضا توسيع هذا المجال ليشمل كل الولايات.

فيما يخص قطاع الشؤون الدينية، فإنه يؤدي إلى تحسين الأداء الديني، وتطوير المؤسسات الدينية بما يحفظ للأمة ثوابتها، وكرامتها، وكذا أسسها الدينية والأخلاقية.

على مستوى الوطن، وذلك بغية تنميتها وإدماجها في البرامج التنموية الوطنية.

وفي نفس السياق منح الأولوية في التشغيل لأبناء هذه المناطق المعزولة في المؤسسات الموجودة بها، وعلى سبيل المثال بلدية "العريشة" التي توجد بها محطة تابعة لشركة سوناطراك تستقطب اليد العاملة وحتى البسيطة من مختلف جهات الوطن في الوقت الذي يظل شباب هذه البلدية يعاني شبح البطالة.

فيما يخص التربية والتعليم، فإن إصلاح المنظومة التربوية أصبح أكثر من ضرورة، وهذا يبقى تحت مسؤولية الأخصائيين، وأولياء التلاميذ، لكن يمكنني هنا سيدي الرئيس، أن أشير إلى مشكل التكفل بصيانة المؤسسات التعليمية الابتدائية من قبل البلديات في الوقت الذي تعاني هذه الأخيرة عجزا ماليا.

ونقترح هنا ضرورة تكفل الوزارة الوصية بكل ما يتصل بقطاع التعليم، وصيانة المؤسسات التعليمية.

فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي..

الرئيس : شكرا للسيد محمد شيخ، وأحيل الكلمة إلى السيد حكيم صاحب.

السيد حكيم صاحب : شكرا،

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

زميلاتي وزملائي النواب،

السادة أعضاء الحكومة،

إن مداخلتني تركز على المحور الخاص بقطاع العدالة.

أعيد الكرة ثانية بعد ما ذكرته زميلتي في هذا الشأن نظر إلى أهمية الموضوع، واعتبار العدالة بمثابة الدعامة الأساسية لبناء الديمقراطية ودولة القانون التي يتطلع إليها كل الجزائريين.

إن قناعتنا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أنه إذا كانت العدالة قوية وعادلة في خدمة الصالح العام وصون الأمة،

سيدي الرئيس،

من هذا المنطلق، فإننا نعتقد اليوم أن العمل على تجسيد هذه المحاور الخمسة التي يتضمنها مشروع برنامجكم، والخاصة بتجسيد الحكم الراشد على أرض الواقع من شأنها أن تؤدي إلى استرجاع الثقة التي فقدها المواطن كما سبق أن ذكرت.

سيدي الرئيس،

أغتنم كباقي زملائي فرصة وجودكم وطاقمكم في هذا المجلس الموقر لأبلغكم ببعض الانشغالات المحلية لسكان ولاية تلمسان. والتي هي في حقيقة الأمر انشغالات تخص مواطني مختلف ولايات الوطن.

سيدي الرئيس،

فمن خلال برنامجكم لاسيما ما ذكر في الصفحة رقم 36 المتعلقة بالسياسة الوطنية لتنمية السياحة كما وكيفا، وكذا الصفحة رقم 48 الخاصة بالأشغال العمومية، فإنني أشاطر ما سبق ذكره في تدخل زميلي بوراس محمد من التجمع الوطني الديمقراطي بخصوص قطاع السياحة وأهميته في تطوير الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق أخذ على سبيل المثال ولاية تلمسان الساحلية والحدودية، والتي تزخر بشريط ساحلي هام، واستراتيجي يصل طوله إلى حوالي 80 كلم إلا أن هذا الشريط الساحلي لا يزال يعيش في عزلة مما يحتم علينا اليوم سيدي الرئيس، أن نطلب من سيادتكم إدراج أمر ضمن برنامجكم التنموي وهو إنشاء طريق ساحلي يمتد من بلدية "ولهاصة" إلى غاية بلدية "مرسى بن مهدي"، وذلك حتى تتمكن من فك العزلة عن المناطق الموجودة بهذا الشريط من جهة، وتشجيع السياحة من جهة أخرى.

فيما يخص إستراتيجية التنمية الريفية، فإنكم سيدي الرئيس، قد أشرتم إلى برنامج ضمان تنمية متوازنة ومنسجمة لكل الأقاليم دون إقصاء.

وعليه، فإننا نسجل أن ولاية تلمسان بها حوالي 17 بلدية توجد غالبيتها على الشريط الحدودي مع البلد المجاور، وهي اليوم تعيش في عزلة تامة، وبطالة خانقة مما جعل سكانها يلجؤون إلى طرق غير شرعية للحصول على موارد العيش، وبالتالي، نقترح عليكم تسطير برامج خاصة بمختلف المناطق الحدودية

شاعت الصدفية أننا على نفس المنبر وإلى غاية اليوم ونحن نتأسف ونلاحظ أنه لم يتم إنصاف الضحايا وذوي الحقوق، وأن جل الشكاوى المرفوعة أمام القضاء، سواء تلك المتعلقة بالموتى أو بالجرحي، بقيت بدون جدوى ولم يعرف مآلها لمدة ست (06) سنوات مضت بسبب توظيف المؤسسة القضائية، وذلك بالرغم أيضا من الوعود الرسمية في هذا الصدد.

لنقول سيدي رئيس الحكومة وفي مجال آخر كذلك من لم يعان مشكل تنفيذ الأحكام القضائية؟ إن تنفيذ العقوبات يعاني بيروقراطية وتحكم مصالح التنفيذ لدى الجهات القضائية ومراكز الضبطية القضائية، فضلا عن أن الاستعمال الدوري للحق في العفو من قبل رئيس الجمهورية يجعل الأحكام الجزائية والعدم سواء.

والمشكل الآخر كذلك هو أن القضاء الجزائري لا يضع نصب أعينه سوى دوره العقابي والردعي، ولا يعير أي اهتمام لموقف الضحايا والأضرار اللاحقة بها.

فلنتذكر على سبيل المثال قضية خليفة بنك، حيث كانت محكمة الجنايات بالبلدية تنظر إلى المتهمين بأنهم أخذوا أموالا تابعة لبنك الخليفة دون وجه حق، ولم تعر أي اهتمام للحقيقة المؤكدة والتي تتمثل في أن كل الجرائم المرتكبة كانت إضرارا بالمودعين لتلك الأموال (أغلبيتهم مواطنين بسطاء).

فهذه المحكمة رفضت تأسيس الأطراف المدنية الذين طلبوا استرجاع أموالهم، وفي المقابل قبلت تأسيس بنك الجزائر كطرف مدني رغم مطالبتها بدينار رمزي، وهو الطلب الذي يبين عدم إلحاقها بأي ضرر، ولعل الهدف من ذلك هو تفادي تحميل البنك الجزائري عبء تعويض المودعين.

سيدي رئيس الحكومة،

إن بيت القصيد (أي أصل المشكل) هو أن القضاء الجزائري مازال يعتبر تابعا وظيفيا وعضويا للسلطة التنفيذية، ولم يتغير الوضع كثيرا بعد دستور 1989 ومن بعده دستور 1996، فالتبعية مفهوم يتنافر مع الاستقلال، ومسألة الاستقلال ليست وليدة اليوم.

وأنها تؤدي مهامها "كسلطة قضائية مستقلة" كما يؤكد عليه نص المادة 138 من الدستور ستكون دون محالة أنجع أداة لحماية مصالح المواطنين من كل التجاوزات وكفيلة لفرض احترام مبدأ المشروعية عن طريق ضمان وخضوع السلطة التنفيذية للقانون ومحاربة آفة الرشوة والفساد والغش والتزوير - بما في ذلك تزوير الانتخابات - التي ما فتئت تنهك مجتمعنا في مختلف شرائحه.

إن إعادة الاعتبار للقضاء وتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية له سيساهم في إعادة مصداقية الدولة وهيبة مؤسساتها والتصدي لأزمة الثقة القائمة بين المواطن والسلطة السياسية.

سيدي رئيس الحكومة،

لنقول صراحة وبكل صدق وإخلاص خاصة أن شعارنا في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية هو "شجاعة القول وقوة الفعل"، حيث أن الإصلاحات المنجزة والمشروع فيها منحصرة الأهداف، والحلول المقترحة هي تقنية بحتة لا تستدرك أصل وجوه الإشكال الذي يعرقل السير العادي للعدالة وضمن حقوق المواطنين وحررياتهم. هذا الإشكال له إسم وله أسباب :

فمن لم يسمع منا بالمضايقات التي يتعرض لها القضاة؟
- من لم يسمع باستعمال الضغوط على جميع الأصعدة تجاههم لخدمة الأهداف ومآرب شخصية وضيقة؟
- من لم يسمع بالتعليمات الفوقية التي صارت أعلى وأسمى من القانون؟

- ومن لم يسمع بخرق حقوق الدفاع والمتابعات القضائية التي يتعرض لها حتى المحامين للضغط عليهم وجرهم إلى الصمت عن الخروقات اليومية المفصوحة لحقوق الدفاع؟

خير دليل يثبت ذلك سيدي رئيس الحكومة هو احتجاج المحامين الأخير ومقاطعتهم للمحاكم لمدة 15 يوما.

وللتذكير أيضا، سبق للنائب زميلي المحترم آيت حمودة في سنة 2001 أن ندد من خلال هذا المنبر ذاته بعدم متابعة ومحاكمة المسؤولين الذين أطلقوا الرصاص على شباب جزائريين بمنطقة القبائل.

ما دام برنامج الحكومة مستمد من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية ، فإن التجمع الوطني الديمقراطي كما يعلم الجميع ومنذ سنة 1999 وهو من المساندين ، والمشاركين والمنفذين لهذا البرنامج ، ومن باب المشاركة أقول ما يأتي :

1- إن الشعب وكذا الدولة يعانيان (الحفرة) وإلا فيماذا نفسر نهب المال العام جهارا نهارا؟ فالمطلوب أن تكون هناك دولة بمؤسسات قوية ذات هيبة وهذا هو المعنى الحقيقي لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية.

وخلال استماعي لتدخلات الزميلات والزملاء النواب وهم يتكلمون عن مشاكل ولاياتهم، اعتقدت أنهم يتكلمون عن ولاية برج بوعريريج، غير أنني أختصر مشاكل ولايتي بالقول إن الغني والفقير يعانيان (الحفرة)، لذا أطلب بإنشاء "لجنة" تحقيق، ولا أقول "لجنة" لأن العيب فيها فاق الخيال.

وفيما يخص قطاع الإعلام ، فبحكم تجربتي المتواضعة في هذا المجال، وبالرغم من الأخطاء الفادحة أحيانا ، فإنه يحق لنا أن نفتخر بوجود حرية إعلامية ببلادنا، غير أن هذا القطاع يتطلب منا وضع إستراتيجية إعلامية تدور وعلى سبيل المثال حول :

- الاتفاق على حد أدنى بين كل من السلطة والناشرين للدفاع الجماعي والمشارك عن المصالح العليا للدولة الجزائرية .
- ربط علاقة اتصال دائمة ومستمرة بمختلف وسائل الإعلام.
- إنشاء مركز وطني أو دولي لتكوين وكذا تربص الصحفيين.
- التكفل بالقانون الأساسي للصحفي.
- إعادة بعث وترشيد صندوق الدعم الوطني للصحافة.
- التكفل الفعلي بذوي الحقوق من ضحايا الإرهاب داخل الأسرة الإعلامية، وهناك أمور أخرى يمكن التطرق إليها في حينها.

إن المساندة الحقيقية لبرنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية تتمثل أساسا في السهر على التطبيق الفعلي ، والميداني لهذا البرنامج.

السيد رئيس الحكومة وفقكم الله وطاقتكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

الرئيس : شكرا للسيد منجي جودي، وأحيل الكلمة إلى السيد منصور عبد العزيز، فليتفضل.

مما يجعلنا نقول في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بأن الإصلاح (كل الإصلاح) يتطلب الجرأة والشجاعة في إعادة النظر للنظام بأكمله ولا يكتفي بحلول سطحية وإصلاحات تقنية ومادية.

إن ما لا مجال للشك فيه هو أن وزارة العدل بذلت حقيقة بعض الجهود فيما يخص مثلا التكوين المستمر للقضاة في الداخل أو الخارج، ووضع الوسائل الضرورية في متناولهم مثل الإعلام الآلي، الأنترنت والأترانت، وزيادة رواتبهم ومساعدتهم بالقروض، لكنها لا تجدي نفعا ما لم يتحقق تكريس استقلالية القضاء وفقا لأحكام الدستور. والتي يقصد منها تقوية القضاء وضمان استقلاله تجاه السلطة التنفيذية وكل الجماعات الضاغطة والإصرار أيضا على أن دور القضاة يتمثل في تطبيق القانون وليس في إرضاء السلطة التنفيذية.

السيد رئيس الحكومة،

هذا الإخلال سببه الوحيد هو عدم ضمان استقرار القضاة، إنه لم يتم النص على مبدأ أساسي يتمثل في عدم قابلية القضاء للعزل والنقل، وفي المقابل لقد تم النص على مبدأ استقرار قضاة الحكم بموجب المادة 26 من القانون الأساسي للقضاة لكن تغلبت عليه الاستثناءات الواردة عليه حتى أصبح منعدم الجدوى.

نقول في التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية و بكل صدق إن ضمان الاستقرار مجرد سراب مادامت سلطة النقل التلقائي مقررة للمجلس...

الرئيس : شكرا للسيد حكيم صاحب، وأحيل الكلمة إلى السيد منجي جودي، فليتفضل.

السيد منجي جودي : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي زملائي النواب،

إخواني في الأسرة الإعلامية،

السيدات ، والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

لذا نقترح نحن في حركة مجتمع السلم ما يأتي :
 - اعتماد التخطيط الاستراتيجي في مجال التنمية.
 - ما هي رؤية الجزائر في الجانب الصناعي وكذا جانب المنظومة التربوية ، والجانب الزراعي، والجانب البيئي إلى غير ذلك؟
 ثم نفرع هذا الهدف الاستراتيجي إلى أهداف مرحلية، وإلى أهداف فرعية، ثم نفرع هذه الأخيرة إلى برامج تشغيلية واقعية مدققة قابلة للقياس ، والإنجاز.

- إنشاء مدارس للموهوبين داخل المنظومة التربوية، وكما تعلمون فإن الذين فجروا القنبلة النووية في الهند هم الموهوبون بمعنى أنها الفئة المميزة في المجتمع .

وهذا معمول به في أغلب دول العالم ، وهو أمر طبيعي لأن الله خلق وفرق فالناس ليسوا سواسية ، ويقول سبحانه وتعالى في الآية الكريمة بعد بسم الله الرحمن الرحيم : " ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا".

- اعتماد الكفاءة في تقلد المناصب وتحمل المسؤوليات والمساهمة في التنمية محليا ووطنيا بعيدا عن المحسوبية والمساواة حتى لا نقع فيما حذرنا منه نبينا (صلى الله عليه وسلم) إذ قال : "إذا أسند الأمر إلى غير أهله فارتقب الساعة".

- الترقية الاجتماعية والمادية للمفكرين ، والعلماء، والمبدعين والأساتذة، والمخترعين، ولا نكتفي فقط بترقية الفنانين كما جاع في برنامج الحكومة، صحيح أنه لكل من الفنان، والرياضي دور ولكن لا ننسى العالم والباحث، والمخترع.

- رد الاعتبار للشهادة في قانون الوظيف العمومي، نعم الأقدمية لها دور، لكن الأولوية للشهادة.

- رد الاعتبار للأستاذ (في كل الأطوار) ماديا ومعنويا، إذ يعد محور وأساس العملية التنموية، إذ مهما غيرنا من برامج، ومهما بنينا من مرافق، ومهما وفرنا من تجهيزات، فإذا أغفلنا الأستاذ في كل الأطوار فلن نتحقق التنمية، وخير مثال على هذا ما فعله إمبراطور اليابان عند ما تحولت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد تفجير قنبلتي هيروشيما، وناكازاكي،

السيد منصور عبد العزيز : بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله وكفي والصلاة والسلام على النبي المصطفى.
 السيد رئيس المجلس الموقر،
 السيد رئيس الحكومة،
 معالي الوزراء،
 السادة النواب،
 أسرة الإعلام،
 السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ونحن بصدد مناقشة برنامج الحكومة أستهل مداخلتني بالتطرق إلى موضوع التنمية البشرية ، لأننا في حركة مجتمع السلم نعتبر أن العنصر البشري والاعتناء بالإنسان هو أساس كل نهضة أو إقلاع تنموي.

إن النهضتين اليابانية والألمانية انطلقتا من الصفر ثم قفزتا قفزات في التنمية لأنهما استثمرتا في العنصر البشري وعرفنا أن الإنسان هو رأس المال الحقيقي، وليست الثروات الطبيعية كالبتترول، والغاز، والخيرات...

وللعلم، فإن الدول العربية مجتمعة الاثني والعشرين دخلها لا يساوي نصف دخل دولة إسبانيا لوحدها، وبالمقابل فهو يساوي دخل دولة بلجيكا ويساوي 3/ من دخل أمريكا وهذا حتى نعرف واقعنا.

فالجزائر بعد الاستقلال اعتمدت على الصناعات الثقيلة، والمصنعة مستغلة في ذلك النسيج الصناعي الذي تركه الاستعمار، والذي يخدم الاستراتيجية الصناعية الفرنسية آنذاك دون أن تعتني الجزائر بالعنصر البشري الذي لم يكن مؤهلا لتسيير تلك المصانع مما أدى إلى ضياعها.

إذا أزمنا ليست أزمة خيارات أو ثروات بل أزمنا هي أزمة تسيير وتخطيط.

صحيح أن هناك إيجابيات نتمناها وردت في برنامج الحكومة وهناك أيضا توجه للتجهيز، وكذا للخدمات والجانب الاجتماعي لكن هناك غياب تام للاهتمام بالعنصر البشري.

الإسبانية التي تستقبل هؤلاء الشباب، وقد أصبح الصغار والكبار يتغنون بها وينشدون قائلين "ياكلني الحوت، ولا ياكلني الدود" فلماذا هذه الهجرة إذا؟ إن سببها الرئيسي هو مشكل البطالة وذلك لأسباب عدة منها :

- أن مدينة دلس مقطوعة عن العالم الخارجي بسبب انقطاع الطريق الساحلي رقم ...

الرئيس : شكرا للسيد عبد العزيز منصور، وأحيل الكلمة إلى السيدة جميلة دحماني.

السيدة جميلة دحماني : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

أزول فلاون.

إن دراستنا المعمقة لبرنامج الحكومة في جزئه الرابع، والمتعلق بتطوير المنشآت الأساسية، خاصة فيما يتعلق بتطوير الموارد المائية، يتضح من خلاله جليا أن هذا المسعى الاستراتيجي للحكومة يجب أن توضع له كل وسائل النجاح، والإنجاز خاصة، تقليص العجز لتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، مع تحسين مؤشرات التسيير والتكوين.

وفي هذا الإطار وبما أن الخدمة العمومية للمياه تنطوي على مؤسسات قطاع الموارد المائية التي تبذل قصارى جهدها لتحقيق ما يأتي :

- ضمان تزويد المواطنين بالمياه الصالحة للشرب ضمن الشروط، والمعايير المحددة في التنظيم المعمول به.

- ضمان استغلال تسيير الأنظمة والتجهيزات وصيانتها لإنتاج المياه الصالحة للشرب.

- تطوير استغلال الموارد المائية غير التقليدية، واستغلالها المحكم.

- السهر على إعداد مسح لشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتحليلتها.

حيث أصبح عاليها سافلها وجعل أجر الأستاذ يعادل أجر الوزير، وركز على الاهتمام بفئة الأساتذة.

بعد هذا أتوجه بالشكر الجزيل إلى سكان ولاية بومرداس الذين انتخبوني نائبا عنهم في المجلس الشعبي الوطني تحت مظلة حركة مجتمع السلم.

وللعلم، فإن ولاية بومرداس ولاية منكوبة جراء ما أصابها من زلزال 2003، حيث تقطن الكثير من عائلاتها في مساكن جاهزة (أي شاليهات مصنوعة من أوراق معدنية)، وتخلوا صعوبة العيش في هذه المساكن الجاهزة في فصل الصيف الحار وفي فصل الشتاء البارد إذ تعد كمساكن مؤقتة ولا تصلح للعيش على المدى الطويل.

لذا نطالب الحكومة بالإسراع في إنهاء السكنات المخصصة لإسكان هؤلاء والتي تعرف بطئا في إنجازها، خاصة في كل من دلس وسيدي داود، وبرج منايل، وزموري وبومرداس، وبودواو، والثنية، ويسر.

لقد فقد العديد من التجار في هذه الولاية بفعل الزلزال محلاتهم التجارية جراء الزلزال ومنهم من هو عاطل عن العمل إلى يومنا هذا.

لذا فإننا نطالب الحكومة بتعويضهم والإسراع في إنجاز مشروع مائة (100) محل في كل بلدية، حيث يكون هؤلاء المنكوبون في مقدمة المستفيدين.

أخيرا، أقول إن ولاية بومرداس تحتضن مدينة عريقة جدا وهي مدينة "دلس" إذ تعد أقدم مدن شمال إفريقيا كما وصفها أحد المؤرخين الفرنسيين، حيث كانت سنة 1700 من أجمل عواصم البحر الأبيض المتوسط، وزارها الفينيقيون 3000 سنة قبل الميلاد وبنى فيها الأتراك قسبة تعد أقدم من قسبة الجزائر العاصمة، وهي مصنفة ضمن المحميات الوطنية.

فهذه البلدية اليوم تعيش (الحرقة) فكل شبابها تقريبا دون استثناء أسبوعيا بل يوميا هنالك (الحرقة) إلى جزيرة مايوركا

تعتبر من أحسن الوحدات على جميع الأصعدة، خاصة على مستوى التسيير المالي أو التقني أو التجاري أو الجانب الاجتماعي.

سيدي رئيس الحكومة،

نرى ونلاحظ أن الفرق موجود بين مؤسسة الجزائرية للمياه وغيرها في الجزائر العاصمة إذ لم تخصص لها الدولة ميزانية الدعم، بل كانت المؤسسة تدعم نفسها، ورغم قلة العتاد ووسائل العمل إلا أنها حققت إنجازات كبيرة في ميادين تقنية وتجارية واقتصادية كما حققت الاستقرار الاجتماعي والمهني والكفاءات العالية لإطاراتنا. رغم أن أجور إطارات شركة الجزائرية للمياه ضعيفة جدا بالمقارنة مع المؤسسة الأجنبية المفوضة لتسيير المياه في الجزائر بدعم مالي خارق للعادة أي دعمت هذه المؤسسة الأجنبية بمبالغ باهضة وبعثاد وكل وسائل العمل متوفرة وبالعملة الصعبة على حساب ميزانية الدولة بصفة خاصة والمواطن بصفة عامة.

نعم إن المبالغ المالية المخصصة لهذه المؤسسات الأجنبية كبيرة وكبيرة جدا، فيجب إعادة النظر من جديد في هذا الملف الاقتصادي والاجتماعي الحساس لأننا نملك كل الإمكانيات للتكفل بهذا القطاع الحيوي، ونشاط في حزب العمال ذلك الرجل السويسري الذي أعلن أن وضع قطاع المياه بين أيدي الخواص جريمة إنسانية، لأن الماء فعلا مصدر الحياة.

ويعلم الجميع أن أهمية قطاع المياه استراتيجية بل أكثر من ذلك، فهو حق من حقوق الإنسان والتجارب الدولية أثبتت فشل سياسة نظام الامتياز في دول عديدة، فلقد أحدثت شراكة "سوز" كوارث في بوليفيا وفي الأرجنتين والفلبين، فتراجعت بعض الدول عن عقد اتفاقيات معها.

وها هو الآن القانون المتعلق بالمياه يفتح لها الأبواب لتسيير هذا القطاع في الجزائر، لذا لا بد من إلغاء نظام الامتياز من خلال إلغاء القانون رقم 05-06 المتعلق بقطاع المياه الاستراتيجي.

أما عن زلزال 21 ماي 2003 فنعتقد في حزب العمال

الرئيس: أشكر السيدة جميلة دحماني، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى أولاد قويدر.

وللقيام بكل هذه الواجبات، يستوجب على الدولة في إطار البرنامج أن تستوفي أعباء وتبعات الخدمة العمومية للمياه، وعلى سبيل المثال فإن تكلفة المتر المكعب الواحد من الماء بلغ حدود 30 دج، وبالمقابل بلغت تكلفة البيع 19 دج، حيث وجب التذكير أنه طبقا لأحكام دفتر الشروط العامة الذي يحدد أعباء وتبعات الخدمة العمومية، وجب على الدولة أن تمنح سنويا لشركة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير مساهمة مالية، لتغطية الفارق بين الإيرادات الناجمة عن تطبيق التعويضات التي تفرضها الدولة وتكاليف الاستغلال الحقيقية حتى تضمن الدولة دورها في إطار الخدمة العمومية.

أما فيما يخص تحويل نشاطات ووسائل المؤسسات الولائية للمياه إبيديما والتطهير إلى الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير والتي تمت في ظرف أقصى من أجل التمكن من التسيير الناجع والموحد للمصالح العمومية للمياه والتطهير، وجب أيضا على الدولة أن تحمل على عاتقها مسح جميع الديون عن هذه المؤسسات الولائية والتي فاقت مبلغ 15 مليار دينار جزائري.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن تحسين الخدمة العمومية للمياه تستوجب وضع الإمكانيات اللازمة والوسائل الضرورية لتحقيق الأهداف المسطرة، وننوه في هذا الإطار بمبادرة السيد وزير الموارد المائية التي تم بموجبها تخصيص مبلغ مالي قيمته 2 مليار دينار لدعم مؤسسة الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير بالوسائل اللازمة.

كذلك التكلّف بأعباء الطاقة الكهربائية، وكما يتضح يبقى هذا الجهد غير كاف مع ما تعانيه هذه المؤسسة جراء تراكم المشاكل السابقة على هذه المؤسسات الفتية.

سجلنا نحن نواب حزب العمال وبكل ارتياح أن هناك اهتماما بقطاع المياه، حيث سجلت عدة مشاريع كبرى أذكر منها بناء 69 سدا و26 تحويلا كبيرا وإنجاز 16 محطة لتحلية مياه البحر، لكن نتأسف لعدم منح الأولوية لهذه الإنجازات للمؤسسة العمومية التي تملك كل الإمكانيات والخبرة في هذا الميدان.

وأخيرا، فيما يخص الشروع في تطبيق التسيير المفوض وجب التذكير بأن المدن المعنية بالأمر وهي وهران وعنابة وقسنطينة

الحاجة المهمة لاستعمال الماء، إن المواطنين مرهقون من غلاء فاتورة الماء والكهرباء، والواقع المر الذي نعيشه يتمثل في نزع العدادات لأغلب المواطنين نتيجة عجزهم عن تسديد الأتاوى التي تفوق أحيانا أجورهم.

لذا نطلب منكم، سيدي رئيس الحكومة، إعادة النظر في سعر الماء والكهرباء في المناطق الصحراوية.

ثالثا : قطاع الفلاحة :

يعيش قطاع الفلاحة في ولايتنا أزمة شديدة، حيث أصبح الفلاحون يهجرون مزارعهم نظرا إلى غلاء فاتورات الكهرباء المستعملة في ضخ المياه الجوفية للسقي، فكيف لانتهم بهذا القطاع الذي يسهم في محاربة التصحر، وهو القطاع الوحيد الذي يمثل الثروة الطبيعية المستدامة؟، ومن ناحية أخرى أذكر معاناة مربي المواشي الرحل إثر الجفاف الذي يمس منذ سنوات مناطقنا.

وفي هذا الشأن نطلب منكم ، سيدي رئيس الحكومة المحترم، دعم هذه الشريحة من المواطنين في شراء غذاء المواشي وتحفيزها أيضا على تربية الإبل التي هي في طريق الزوال .

رابعا : قطاع الصحة : تشمل ولايتنا بعض القرى النائية البعيدة عن المستشفيات الموجودة بالمدن، ولانتشار العقارب والأفاعي في فصل الصيف خاصة ، نطلب منكم سيدي رئيس الحكومة تنظيم المداومة في المراكز الصحية وتعزيزها بسيارات الإسعاف.

خامسا : المنشآت الأساسية : إنجاز وترميم الطرق والأرصفة الموجودة ببعض المناطق الريفية وحتى بعض المناطق الحضرية كما هو الحال في بلدية القرارة والضاية والمنيعه وبلديات أخرى أين يسير المواطنون فوق طرق غير معبدة.

سادسا : النقل البري : لتخفيض تكلفة نقل البضائع وتنمية الجنوب، نتساءل عن مستقبل مشروع حلقة الجنوب بالسكك الحديدية.

أشكركم على حسن الإصغاء، وفقنا الله لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد مصطفى أولاد قويدر : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم .

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

أستسمحكم لأقدم أولا تهاني الحارة للسيد رئيس الحكومة وأعضائها على الثقة التي وضعها فيهم فخامة السيد رئيس الجمهورية، وأتمنى لهم النجاح والتوفيق في مهمتهم النبيلة، ولا يفوتني أيضا أن أقدم كل تشكراتي الخاصة إلى كل مواطني ولاية غرداية على الثقة التي وضعوها فينا لتتكلم نيابة عنهم في هذا المجلس الموقر.

سيدي الرئيس،

ينصب تدخلني هذا على بعض النقاط الواردة في برنامجكم وهي كالآتي :

أولا : بخصوص المؤسسات الصغيرة، فما هي حصيلة الإعانة التي يوفرها القانون التنفيذي الصادر بتاريخ 25 فبراير 2003 في حق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى نعرف مدى نجاحها؟ وعلى سبيل المثال توجد في ولاية غرداية منطقة صناعية مؤهلة لا يستهان بها أنشئت في أواخر الستينيات وتنشط بها حوالي 80 مؤسسة ، ولكن وللأسف نلاحظ غلق أبواب بعضها وانتقال بعضها الآخر نحو الشمال، ولغرض إبقاء هذه المؤسسات في ولايتنا يصبح من الضروري وضع محفزات وميكانيزمات جبائية عقارية وتمويلية لتشجيع استثمارات جديدة لمكافحة البطالة التي تفوق نسبتها 30٪ والعمل على إبقاء التوازن الجهوي.

ثانيا : الطاقة :

سيدي الرئيس،

أنتم على دراية بأن موسم فصل الصيف يدوم تقريبا خمسة (5) أشهر ولمواجهة الحرارة الشديدة التي تتجاوز غالبا 45 درجة، فإن استعمال مكيفات الهواء يصبح أمرا ضروريا دون أن ننسى

المقاطعة أو مدير المأمّن التابعة له، ومن هنا نكون قد أبعدا المؤسسات التعليمية عن تبعية البلدية، ونكون قد رفعنا بعض الغبن عن البلدية من جهة أخرى، ناهيك عن النقل المدرسي الذي نتمنى أن تتخلى البلدية عنه.

كما يجب الاهتمام أكثر بمحو الأمية، حيث نجد في معظم الأحيان بعض الجمعيات متكلفة بتعليم هذه الفئة ولكن المشكل يكمن في دور الشباب والمراكز الثقافية، وهنا نشير إلى غياب مشرفي الديوان الوطني لمحو الأمية ونشير إلى الفوضى في التسيير وفي التدريس رغم اهتمام الدولة والمناهج المسطرة من قبلها.

كما نشير ونطلب إعادة النظر في منحة التمدرس المقدرة بمبلغ 2000 دينار، إذ نقترح التخلي عنها أو تعميمها على كل المتدربين بغض النظر عن الفوارق الاجتماعية ما بين المتدربين، وعن الشرائح التي ينتمون إليها، حيث أصبحت اللجان المكلفة بتقسيمها تخافها، وقد تسببت في انتشار الفوضى والإخلال بالنظام العام في بلديات عديدة عبر التراب الوطني.

فيما يخص قطاع الجماعات المحلية، فيجب الاهتمام بالمجالس الشعبية البلدية والولائية وإعطائها الدور المنوط بها خاصة في ظل التعددية السياسية، كما يجب إدخال تغييرات على قانوني البلدية والولاية حتى يكون المنتخب المحلي في خدمة المواطن ويستطيع تمثيله من جهة ويكون في خدمة دولته من جهة أخرى ولترجع الثقة بين المنتخب والمواطن.

ضف إلى ذلك، اقترحنا مرة أخرى، التقليل من وظائف البلدية، مثل تسيير المدارس والنقل المدرسي وتسيير المراكز الثقافية ودور الشباب وقاعات العلاج، لأن للبلدية مهام أخرى كثيرة تجاه المواطن، وخاصة في ظل البرامج التنموية المختلفة لتخدمه أحسن خدمة وتقدم له أحسن الخدمات وحينها يجب الاستمرار في دعم حظيرة البلدية بالوسائل حتى تتمكن من القيام بدورها خاصة في وقت الشدة مثل الفيضانات والأخطار لا قدر الله، وكذا تمكين رؤساء البلديات من ممارسة مهامهم بصفتهم منتخبين من جهة وممثلين للدولة من جهة أخرى خاصة في ظل سياسة محاربة البناء الفوضوي وقمع الغش وذلك

الرئيس : شكرا السيد مصطفى أولاد قويدر، وأحيل الكلمة إلى السيد بن شاعة بن عبد الله، فليتفضل.

السيد بن شاعة بن عبد الله : بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب المحترمين،

السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته وبعد:

سيدي رئيس الحكومة،

بعد اطلاعا على برنامج حكومتكم، تبين لنا أنه شامل ويمس كل القطاعات كما تبين لنا أن للحكومة نية في التغيير والإصلاح والبحث عما هو أفضل إلا أننا نشير إلى بعض الانشغالات التي لم يتطرق إليها.

فيما يخص قطاع التربية، فرغم الإصلاحات التي مست هذا القطاع الحساس والتي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم ومردوديته والتقليل من التسرب المدرسي والقضاء على الأمية، ورغم الأموال التي رصدت لإنجاز هياكل تربوية جديدة ولترميم الهياكل المتدهورة، والتي من خلالها نشم هذه الجهود، نقترح عليكم إضافة إلى ذلك النهوض بهذا القطاع الحساس :

- الاهتمام بتكوين المعلم والأستاذ تكويننا جيدا وتحسين أوضاعهما الاجتماعية حتى ننتظر منهما تقديم الكثير.

- التفكير في آليات جديدة لتسيير المؤسسة التربوية، خاصة الابتدائية منها، حيث تشرف البلديات على تأطيرها بالمستخدمين الذين معظمهم من فئتي الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب والذين لا ننتظر منهم تقديم أحسن خدمة بسبب أجورهم والمنح التي يتقاضونها.

كما ألفت انتباهكم أنه نظرا إلى قلة المستخدمين نجد أحيانا عاملا واحدا يقوم بكل الخدمات في المؤسسة أو في مطعمها، لذا نقترح دعم هذه المؤسسات الابتدائية بعمال أجراء هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع مخطط لتسيير الموارد البشرية لكل مدرسة يديرها مديرها أو مخطط لمدارس عديدة يديرها مفتش

الرئيس : شكرا السيد بن شاعة بن عبد الله، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر وشن.

السيد عبدالقادر وشن : شكرا سيدي الرئيس.
بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي رئيس المجلس المحترم،
السيد رئيس الحكومة الموقر،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد التهنئة الخالصة التي أوجهها إلى السيد رئيس الحكومة والطاقم الوزاري، أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل سكان ولاية معسكر على الثقة التي منحونا إياها تحت مظلة حركة مجتمع السلم وسنكون إن شاء الله، عند حسن ظنهم وتمثيلهم، وذلك بتوفيق الله وكرمه، وبالتعاون مع الجميع خاصة نواب الدائرة الانتخابية لولاية معسكر.

تمر بنا هذه الأيام ذكريات هامة تذكرنا بمواقف الرجال الذين ضحوا من أجل الجزائر وأسهموا في بنائها، ومنهم الشهيد البطل أحمد زبانة الذي صنع ملحمة الجزائر والشيخ محفوظ نحاح الذي ساهم في مسار المصالحة الوطنية، فرحمة الله على كل شهداء الجزائر.

بهذه المناسبة، نوه بكل الجهود المبذولة الرامية إلى تعميق وتعزيز المصالحة والوحدة بين كل الجزائريين كما جاء في حصيلة برنامج حكومتكم، سيدي الرئيس.

وعلى ذكر أمجاد وقيم الجزائر التي من شأنها إحداث التماسك الوطني، كما جاء في البرنامج، فإننا نتساءل : متى يتم الإفراج عن قانون استعمال اللغة العربية ونحن على أبواب الاحتفال بالذكرى 45 للاستقلال، هذا الاستقلال الذي نعتبره ناقصا في غياب إحدى عناصر الهوية الوطنية والغريب في الأمر أن إدارة عاصمة الثقافة العربية تدار باللغة الفرنسية؟.

بتفعيل جهاز الشرطة البلدية والأجهزة الأخرى التابعة للدولة للتحكم فيها من قبله.

كما يجب التفكير في طرق أنجع لتسيير الموارد المحلية والبحث عن إيرادات تساعد على ذلك، ونشير هنا إلى قانون المالية خاصة في بعض الرسوم مثل الرسم على القيمة المضافة الذي يفرض على بعض النشاطات، حيث نذكر أن هناك نشاطات تتم في بلدية ما، ولكن الاستفادة من رسومها وتحصيلها يتمان في بلدية أخرى.

في مجال التنمية البشرية، يجب إعادة النظر فيها للارتقاء بالمواطن إلى الأحسن، حيث يجب رفع الأجور وتوفير السكنات وتهيئة المحيطات والطرق في الأحياء مع توفير الماء الشروب، وإعادة النظر في المنح ومنها منح العجز والمسنين وكذا الشبكة الاجتماعية التي أصبحت لا تتماشى مع هذا العصر.

كذلك إحداث مناصب شغل وإيجاد آليات للتقليل من الهجرة، وبناء مؤسسات تسودها الأخلاق والقيم الوطنية، والاهتمام بالجمعيات الرياضية وبالحركة الجموعية.

أما عن قطاع الفلاحة، فإن له مكانة أساسية في بلادنا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهو يشكل مصدر النمو وإحداث مناصب الشغل، وقد أنفقت عليه الدولة خلال الحكومات المتعاقبة أموالا باهضة لتطويره وتحسين آليات الإنتاج، لكن يجب النهوض بالفلاح ودعمه لمسيرة العصرية، ورغم ذلك الدعم المقدم إلا أن بعض الفلاحين لم يستفيدوه خاصة أصحاب المستثمرات الجماعية بسبب الخلافات الموجودة بين أعضائها والتي نطلب منكم سيدي رئيس الحكومة تقسيمها إلى مستثمرات فردية لخدمة أراضيهم رغم أننا في أغلب الأحيان نجدهم قد تقاسموا بينهم بالتراضي حتى يمكنهم من الاستفادة من هذه البرامج المتعددة والطموحة.

وأخيرا، وبصفتي نائبا عن ولاية غليزان ذات المساحة الشاسعة والطابع الريفي الفلاحي، أقول إنه رغم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والدولة يجب الاهتمام بها أكثر وخاصة في مجال الري الفلاحي. حيث يجب توفير محيطات فيها للاستصلاح عن طريق الامتياز، وذلك من أجل استغلال الأراضي المألحة...

ج- إعادة النظر في نمط تعامل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث نجد أن هذه الوكالة كثيرا ما تقتل أمل الشباب بدل تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله.

ثانيا: التكفل وبدون استثناء بالفئات الضعيفة والمريضة ومنها البيتامى وذوو الأمراض المزمنة والمعوقون وغيرهم.

ثالثا: رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى 20000 دينار.

رابعا: ضرورة البحث عن سياسة جديدة للسكن إذ أن الطريقة التي يسير بها هذا الملف غير مجدية وبعيدة عن الواقع فإنك تجد أمام توفر 40 سكنا اجتماعيا في بلدية ما يزيد من 3000 طلب، وهو تعارض بين العرض والطلب.

خامسا: ضرورة معالجة الآفات الاجتماعية التي بدأت تنتشر في مجتمعنا وقد يصعب التحكم فيها بعد حين لا سمح الله ، ومنها المخدرات والانحلال الخلقي والسرقة والإجرام المنظم والرشوة والمحسوبية، وكل هذا يتعارض مع مقومات ديننا وشريعتنا الغراء.

أما في المحور المحلي فإن ولاية معسكر كباقي الولايات تشهد عمليات متزايدة في مجال التنمية المحلية، إلا أننا نسجل ما يأتي :

أولا: رغم الزيارات المتكررة للسادة الوزراء وعود السلطات المحلية فيما يخص قضية السدود، إلا أن المشكل ما يزال يراوح مكانه، فلا السدود المقترحة شرع في إنجازها ولا السدود التي غمرتها الأحوال بدىء في تنقيتها مثل سد فرقوف وسد بوحينية.

ثانيا: نطالب بإدراج مطار غريس ضمن قائمة مشاريع المطارات المتكفل بها، وذلك لما يمكن أن يقدمه هذا المطار في مجال التنمية والاستثمار والخدمات المختلفة.

ثالثا: نطالب بترقية المركز الجامعي إلى جامعة، وهذا ما وعدتمونا به سيدي رئيس الحكومة، خلال تشييطكم للحملة الانتخابية السابقة.

وفي هذا السياق أيضا نتساءل عن مصير مبادرة إنتاج فيلم عن حياة الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الذي كثر الحديث عنه لكن دون أن نلمس شيئا.

سيدي الرئيس،
اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات من خلال اطلاعي على البرنامج وهي كالتالي :
أولا : هناك اقتراحات مشاريع دون تحديد آجال إنجازها وتكاليها، مما يصعب عملية المتابعة والتقييم.

ثانيا: عدم إدراج حلول عملية تفصيلية للجهة الاجتماعية التي تظل العقبة الكبرى أمام أي إقلاع تنموي.

ثالثا: عدم إعطاء القيمة اللازمة للبعد القيمي والديني والانتماء الحضاري في محور التنمية البشرية، خاصة ونحن أمام تيار العولمة الذي بات ينخر عمق الأسرة والبيت والمجتمع.

رابعا: يكرس هذا البرنامج تجاه توسيع سلطة الإدارة على حساب المنتخبين وممثلي الشعب من خلال زيادة صلاحيات الولاية ورؤساء الدوائر وتحجيم دور المجتمع المدني، الأمر الذي يزيد في توسيع الهوة بين الشعب والسلطة ويؤدي في النهاية إلى استقالة المواطن من الفعل الانتخابي كما حصل في الانتخابات السابقة، وعليه ولقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

فإننا نثمن ما جاء في البرنامج من إنجازات مهمة على صعيد المصالحة الوطنية واستكمال مسار دولة القانون واقتراح المشاريع المكتملة لمسار التنمية الاقتصادية وتعزيز شبكة المنشآت الأساسية.

ونقترح في محور الجهة الاجتماعية ما يأتي :
أولا: التكفل السريع بمشكل البطالة الذي أصبح يهدد الجميع وذلك من خلال :

أ- إعطاء كل شاب بطال منحة لا تقل عن 5000 دينار ريشما يجد عملا.

ب- فتح قروض حسنة بدون فائدة لكل شاب راغب في العمل الحر.

- إرجاع دور الدولة في ضمان احترام تشريعات العمل واتفاقيات المنظمة الدولية للشغل المصادق عليها والمتعلقة بالحماية الاجتماعية والأجور والحقوق النقابية في القطاع العام والقطاع الخاص.

إلغاء المادة 97 مكرر من القانون 90/14 لكونها تحرم مئات الآلاف من العمال من الزيادة في الأجر القاعدي الأدنى المضمون.

- نقترح إلغاء المادتين 19 و23 من قانون الوظيف العمومي لكونهما يكرسان النظام التعاقدي.

- نقترح إلغاء القانون 06 المتعلق بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي يحول اشتراكات الأجراء لتمويل الإعفاءات الممنوحة لأرباب العمل الخواص الجزائريين والأجانب بحجة إحداث مناصب شغل.

سيدي الرئيس،

إن منظومة الضمان الاجتماعي التي تعتبر مكسبا لكل العمال ودورها التضامني ما بين الأجيال تجعلنا نحافظ عليها بل أكثر من ذلك ندعمها لما لها من أهمية، حيث يتمثل دورها الاجتماعي في التكفل بمصاريف العلاج والعطل المرضية والأمومة والعجز.

هل يعقل سيدي رئيس الحكومة اعتماد الأسعار المطبقة في التعويضات على الفحوص والتحليل الطبية والأشعة؟ فهي تعتمد على أسعار تعويض تجاوزها الزمن أي منذ حوالي عقدين كاملين والأسعار باقية على حالها، مثلا فحص طبيب عام يعتمد مبلغ 50 دينارا، لكن المواطن يدفع للطبيب أضعاف هذه القيمة.

ولهذا فنحن في حزب العمال نطالب بتطبيق الأسعار الحقيقية في التعويض، كما نطالب بتعويض كل أنواع الأدوية، ونلح على تعويض القيمة الحقيقية الموضوعية على الأتاوة أو قسيمة الدواء أي إلغاء السعر المرجعي.

إن منظومة الضمان الاجتماعي، تضمن لكل مؤمن اجتماعي تعويض الأدوية والعلاج بنسبة 80٪ أو 100٪ بالنسبة إلى الذين يعانون مرضا مزمنًا، لكن وبعد 44 سنة من الاستقلال نجد هذه

رابعا: إعطاء العناية الكافية للبلديات الفقيرة والنائية التي تعاني العزلة والنهميش.

خامسا: ضرورة إيجاد حل لمشكل العقار الصناعي الذي بات يعرقل عجلة الاستثمار بولايتنا.

أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد عبد القادر وشن، وأحيل الكلمة إلى السيد سليمان قرفة.

السيد سليمان قرفة : السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم.

أزول فلاون.

بعد اطلاعنا نحن نواب حزب العمال على مشروع برنامج الحكومة المعروف أمامنا للمناقشة، نشمن ما جاء فيه من إيجابيات مثل تحسين ظروف المعيشة ومكافحة الفقر والبطالة وكذلك استكمال مسار السلم والمصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،

ارتأيت أن أركز مداخلتي هذه على الجزء الخامس البند السادس منه والمتعلق بالتشغيل والعمل والضمان الاجتماعي لما لهذه المواضيع من أهمية في حياة الفرد والمجتمع.

سيدي الرئيس،

إن مخططات التصحيح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي ابتداء من سنة 1994، قد خلفت انفجار أزمة البطالة نتيجة غلق 1500 مؤسسة وتسريح عدد هائل من العمال وكذا تراجع مرييا في جميع الاتجاهات لذا نطالب نحن نواب حزب العمال بمناصب شغل دائمة وليس مناصب شغل هشة مثل الشبكة الاجتماعية وتشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل (احتياطي الصرف موجود).

بتقديم كل المساعدات المادية والمعنوية وضرورة قيام هذه المصلحة بعملها بتحصيل كل الاشتراكات غير المصرح بها من قبل أرباب العمل المقدر عددهم بـ 4,5 مليون عامل غير مصرح بهم.

كما نعارض استقلالية هذه المصلحة عن الضمان الاجتماعي، نحن في حزب العمال ندافع عن النظام التوزيعي في منظومة الحماية الاجتماعية والأولوية لممثلي العمال في تسيير الصناديق لردع كل المحاولات الهادفة لإدماجها في المضاربة.

أخيرا، نتمنى سيدي رئيس الحكومة أخذ هذه الاقتراحات بعين الاعتبار، والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد سليمان ثرفة، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب بادي.

السيد الطيب بادي : بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،
السادة أعضاء الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد،

بداية، أتوجه بأحر التهاني وأطيب المنى إلى السيدات والسادة النواب على الثقة التي وضعها فيهم الشعب، آملا من الله عز وجل أن يعين الجميع إلى ما فيه صلاح البلاد والعباد.

كما لا تفوتني الفرصة أن أهنيء السيد رئيس الحكومة على تجديد الثقة التي وضعها في شخصه فخامة رئيس الجمهورية، وأتمنى له النجاح في مهامه رفقة طاقمه الحكومي.

تحياتي الخالصة والصادقة إلى سكان ولاية بشار على تزكيتهم لقائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

المكاسب السامية مهددة بفعل الإصلاحات التي طبقتها الحكومة، وبالفعل دخلت المنشورة الوزارية الملغاة من قبل، حيز التطبيق يوم 16/04/2006 رغم أنها لا تملك قوة القانون، هذا ما أثار غضب واستنكار المواطنين وخاصة منهم المصابين بمرض مزمن.

وقد عبرت فيدرالية عمال الضمان الاجتماعي، في تصريح لها يوم 5 أبريل سنة 2006، عن استنكارها لهذا المساس بحق أساسي لكل إنسان فائلة سوف يجبر المؤمن على مواجهة خسارة مزدوجة الأولى متعلقة بنسبة التعويضات والثانية بنسبة السعر الحقيقي والسعر المرجعي وهذا عوض أن يأخذ المريض المؤمن أدويته التي وصفها له الطبيب بعد إجراء الفحص، حيث يجد نفسه في وضع حرج غير مقبول، حيث يوضع أمام سلسلة من الخيارات إما أن يدفع أكثر من نسبة 44٪ من ثمن الأدوية التي وصفها الطبيب، وإما أن يستبدل الأدوية الموصوفة بأدوية جنيسة، وهنا نتساءل : لماذا نستورد الأدوية الأصلية ما دام المؤمن لا يستطيع شراءها؟ ليس هناك ما يبرر هذه الإجراءات التي تعرض حياة المواطن للخطر؟ أليس للمواطن الحق في العلاج؟ فأدوية صيدال متوفرة بكثرة فلا بد أن نشجعها.

أما فيما يخص الرقابة الطبية، فنقترح توظيف أطباء جدد لدعم النقص الفادح في عدد الأطباء، ويتمثل هذا الاقتراح في إدماج طبيب في كل ملحق يفوق عدد المؤمنين فيه ألفي (2000) مؤمن، وكذلك تخفيض عمر المسنين الذين يجب عليهم تبرير وصفاتهم الطبية من سن 75 سنة إلى 60 سنة، لأن هذه الشريحة أفنت شبابها في خدمة هذا الوطن، كما نطالب بدفع قيمة الأدوية المكتوبة على الوصفة من 2000 دينار إلى قيمة أكبر لأن الأدوية أصبحت تباع بأسعار لا تطاق.

كما نطالب أن تصبح منحة التقاعد للمتقاعدين الذين لم تصل منحهم إلى الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون متساوية .

هل يعقل أن نطبق أمر الرئيس على فئة دون الأخرى بحجة التقاعد المسبق؟

نرى نحن في حزب العمال أنه للمحافظة على ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي لا بد من المحافظة على مصلحة التحصيل وهذا

6- ترقية السياحة الصحراوية باعتماد أساليب علمية مدروسة.
7- مراجعة تسعيرة الكهرباء والغاز بالنسبة إلى الجنوب والهضاب العليا خدمة للمواطن البسيط الذي يعاني الأمرين سواء في عز الشتاء أو وهج الصيف.

8- مواصلة البحث الجاد في أحسن السبل للتقليص من البطالة.

9- مراجعة تسعيرة تذكرة الطائرة بالنسبة إلى الجنوب والنظر في مواقيت إقلاع ووصول الطائرة.

وفي هذا الصدد، أضمت صوتي إلى صوت زميلي بأدرار وتندوف إذ ما تعانیه هذين الولايتين ينطبق تماما على ولاية بشار.

أخيرا، وكما أسلفت الذكر، فإن مشروع هذا البرنامج طموح وواعد، أرجو أن يجسد في أرض الواقع في أقرب الآجال.

وفقني الله وإياكم إلى ما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا، نكتفي بهذا العدد من المداخلات وقبل رفع الجلسة، أود توضيح أمر فقط، فعندما طلبت من الإخوة النواب رفع مستوى النقاش قصدت بذلك توخي الرصانة والهدوء بدون أن أشير أو أقارن في ذلك أي مجلس كان في الماضي القريب أو البعيد.

نستأنف أشغالنا غدا الإثنين في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا، لتحال الكلمة إلى أول متدخل السيد محمد جلاّد وشكرا.

والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الواحدة والثلاثين ليلا**

السيد رئيس الحكومة، بعد اطلاعي على مشروع هذا البرنامج وتصفحي لمحتواه أود أن أشيد بالجهود المبذولة من قبل الحكومة والأداء الجيد لأغلب القطاعات، إنه بحق برنامج واعد وطموح يتميز بالدقة والتفصيل في حيثياته.

وبالمناسبة، يجدر بي أن أثنى ما جاء في استكمال مسار إصلاح العدالة وتعزيزه :

- عصنة الإدارة وإعادة تأهيل الوظيفة العمومية،
- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية،
- الإنصاف الاجتماعي والإقليمي،
- ترقية الموارد البشرية،
- ترقية الشباب والممارسة الرياضية.

فالبرنامج إذن، سيدي الرئيس ، شامل وكامل في مجمله.

أما بالنسبة إلى مداخلتي هذه، فأقتصر باقتضاب على رفع بعض الانشغالات من ضمن انشغالات سبقني زملائي في طرحها فلا داعي إلى التكرار اللهم بالنسبة إلى محورين أو ثلاثة من باب التأكيد فقط والتمثلة في الآتي :

1- العمل على مراجعة صلاحيات المجالس الشعبية التي أفرغت من محتواها، حيث أصبح المنتخب لا يؤدي دوره المنوط به أمام من انتخبوه في ظل صلاحيات متداخلة، وفي بعض الأحيان غير واضحة.

2- إن استكمال مسار إصلاح العدالة وتعزيزه حتمية لا بد منها نظر إلى التراكمات التي يعيشها هذا القطاع.

3- إن إعادة تأهيل الوظيفة العمومية من خلال ميكانيزمات تسمح بعصنة الإدارة ضرورة ملحة ووجب الإسراع فيها.

4- مواصلة الجهود في مجال التنمية الفلاحية وترقية الفلاحة الصحراوية وتشجيع تربية الماشية وتدعيم غرس النخيل مع العناية به لما لهذه الثروة من أهمية، كل هذا أصبح أمرا ضروريا.

5- الاهتمام بالمساحات الخضراء وتشجيع عملية التشجير كمشروع وطني تراعى فيه إجراءات عملية دقيقة ومتابعة ميدانية على مختلف الأصعدة.